جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Université Mohammed V de Rabat
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Mohammed V University in Rabat
Faculty of Letters & Human Sciences

اللساني linguist

مجلّة فصليّة دوليّة محكّمة متخصّصة في اللسانيّات تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

جامعة محمّد الخامس بالرباط

المجلد (2) - العدد (1)

ISSN: 2665-7406
E-ISSN: 2737-8586

www.the-linguist.com

اللساني linguist

مجلّة فصليّة دوليّة محكّمة متخصّصة في اللسانيّات تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة
جامعة محمّد الخامس بالرباط

مجلة اللساني – المجلد 2 – العدد 1

Dépôt Légal: 2019PE0001
ISSN: 2665-7406 (Online)
E-ISSN: 2737-8586 (Print)

البريد الإلكتروني للمجلة

linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com

الموقع الإلكتروني للمجلة

https://linguist.ma

linguist اللساني
مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في اللسانيات تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس بالرباط

مجلّة فصليّة دوليّة محكّمة متخصّصة في اللسانيّات
تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة
جامعة محمّد الخامس بالرباط

المدير الإداري للمجلة
أ.د. ليلى منير
عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط

المدير المسؤول ورئيس التحرير
أ.د. حافظ إسماعيلي علوي

الهيئة العلمية الاستشارية

أ. د. أحمد المتوكل (المغرب)
أ. د. حسن حمزة (لبنان/ قطر)
أ. د. حمزة بن قبلان المزيني (السعودية)
أ. د. سعد مصلوح (الكويت/ مصر)
أ. د. صالح بلعيد (الجزائر)
أ. د. عبد الرحمن بودرع (المغرب)
أ. د. عبد الرزاق بنور (تونس)
أ. د. عز الدين المجدوب (تونس)
أ. د. مبارك حنون (المغرب)
أ. د. محمد البكري (المغرب)
أ. د. محمد الرحالي (المغرب)
أ. د. محمد العبد (مصر)
أ. د. محمد غاليم (المغرب)
أ. د. مرتضى جواد باقر (العراق)
أ. د. مصطفى غلفان (المغرب)
أ. د. مولاي أحمد العلوي (المغرب)
أ. د. ميشال زكريا (لبنان)
أ. د. هشام عبد الله الخليفة (العراق)

هيئة التحرير

احمياني عثمان
أمروص نور الدين
بنسوكاس عبد الكريم
بودحيم زكريا
الدرويش محمد
العلمي عبد الكريم
قضيوي وفاء
منير ليلى
أزواغ سفيان
بندحان محمد
بنعياد نعمة
حسبان رضوان
الطاهري عز الدين
العلوي كمال رشيدة
المنديلي سمية
الناصيري حبيبة

البريد الإلكتروني للمجلة
linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com
للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمجلة
https://linguist.ma

Dépôt Légal: 2019PE0001
ISSN: 2665-7406 (Online)
E-ISSN: 2737-8586 (Print)

بروتوكول النشر في المجلة

اللساني:

- مجلة فصلية دوليّة علميّة محكّمة متخصّصة في اللّسانيات.
- لغات المجلة هي: العربية والإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية، والألمانية، والإسبانية، والبرتغالية.
- تقبل المجلة البحوث سواء أكانت تأليفا أم ترجمة، أو مراجعة، شريطة أن يكون البحث المترجم أو الكتاب على درجة كبيرة من الأهمية.

رسالة المجلة:

- الإسهام في نشر ثقافة لسانية عالِمة.
- تطوير البحث اللساني في الثقافة العربية.
- مواكبة مستجدات البحث اللساني وتحولاته المعرفية.
- إطلاع الباحثين والمهتمين على أهم ما يكتب وينشر في مجال اللسانيات.
- الاهتمام بانفتاح الحقل اللساني وحواره مع التخصصات الأخرى بالتركيز على الدراسات البينية.

خصوصية المجلة:

- تنشر المجلة البحوث والدراسات الجادة في مجال اللسانيات.
- تسعى المجلة إلى مواكبة مستجدات البحث اللساني من خلال ترجمة البحوث والدراسات التي تنشر في أهم المجلات اللسانية العالمية.
- إثارة نقاش حول أهم القضايا اللسانية المعاصرة.

شروط نشر البحوث والدراسات:

- تنشر المجلة البحوث الأصيلة التي لم يسبق نشرها أو إرسالها للنشر إلى أي جهة أخرى.
- تكون المواد المرسلة للنشر ذات علاقة باللسانيات، سواء أكانت دراسات وبحوثا نظرية وتطبيقية، أم بحوثا مترجمة.
- تلتزم البحوث بالأصول العلميّة المتعارف عليها.
- تقدَّم البحوث وفق شروط النّشر في المجلّة كما هو منصوص عليها على موقع المجلة.
- لا يقل عدد كلمات البحث عن 5000 كلمة ولا يزيد عن 9000 كلمة، بما في ذلك الملاحق.

شروط نشر مراجعة الكتب:

- تنشر المجلة مراجعات للإصدارات الحديثة، سواء أترجمت إلى اللغة العربية أم لم تترجم بعد.
- يجب أن يراعى في عرض الكتب الشروط الأساسيّة الآتية:

بروتوكول النشر في المجلة

- أن يكون الكتاب المراجع ضمن اهتمامات المجلة.
- أن يبنى اختيار الكتاب على أسس موضوعيّة: أهميّة الكتاب، قيمته العلميّة، إغناؤه لحقل المعرفة، والفائدة من عرضه ومراجعته.
- أن يكون الكتاب قد صدر خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- كما يجب أن تراعي المراجعة الشروط الآتية:
- الإشارة إلى عنوان الكتاب، ومؤلفه، وفصوله، وعدد صفحاته، وجهة النشر، وتاريخ النشر.
- التّعريف بمؤلّف الكتاب بإيجاز، وبالمترجم (إن كان الكتاب قد ترجم إلى اللغة العربية).
- الوقوف على مقدّمات الكتاب الأساسية: الأهداف، المضامين العامة، المصادر والمراجع، المنهج، المحتويات...
- عرض مضامين الكتاب عرضا وافيا وتحليلها تحليلًا ضافيا، مع الوقوف على أهم الأفكار والمحاور الأساسيّة، واستخدام الأدوات النقديّة والمنهج المقارن بينه وبين المراجع المعروفة في الحقل المدروس.
- يتراوح عدد كلمات المراجعة بين 2000 و3000 كلمة، وتقبل المراجعات التي يصل عدد كلماتها 4000 كلمة، إذا ركزت على التّحليل والمقارنة.

التوثيق في المجلة:

تعتمد المجلة نظام التوثيق APA (جمعية علم النفس الأمريكية) الإصدار السابع (7)، ويمكن الاطلاع على تفاصيل التوثيق على موقع المجلة، أو موقع الجمعية.

مرفقات ضروريّة للنّشر:

- يُرفق بالبحوث المقدمة للنشر في المجلة:
- البحث الأصل إذا كان البحث مترجما، مع توثيق النص الأصل توثيقا كاملا.
- ملخص البحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنجليزية، لا يقل عن 250 كلمة ولا يزيد عن 300 كلمة.
- جرد للكلمات المفاتيح (لا يقل عن خمس كلمات ولا يزيد عن سبع كلمات)
- سيرة موجزة للباحث (لا تزيد عن 200 كلمة) باللغة العربية واللغة الإنجليزية.
- السيرة الذاتية المفصّلة للباحث.

للاطلاع على تفاصيل أخرى للنشر انظر موقع المجلة.

إجراءات النّشر:

- ترسل جميع المواد على موقع المجلة (**إنشاء طلب نشر**).
- سيتوصل الباحث بإشعار بإرسال بحثه حال استكمال شروط الإرسال.
- تلتزم المجلة بإخطار صاحب البحث في أجل أقصاه عشرة أيام بقبول البحث أو رفضه شكلا، وبعرضه على المحكمين في حالة استيفائه لشروط النّشر في المجلة ومعاييره.

بروتوكول النشر في المجلة

- تُرسل المواد التي تستجيب لمعايير النشر للتحكيم على نحو سري.
- يخبر الباحث بنتائج التحكيم (قبولا أو رفضا) في أجل أقصاه شهر ابتداء من تاريخ إشعاره باستيفاء المادة المرسلة للشروط الشكلية وعرضها على المحكمين.
- إذا رفض البحث فإن المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب.
- إذا طالب المحكمون بإجراء تعديلاتٍ على أيّ بحث؛ يخبر الباحث بذلك، ويتعين عليه الالتزام بالآجال المحددة لإجراء التعديلات المطلوبة.
- تفرض المجلة أن يلتزم الباحث بالتحرير والتدقيق اللّغوي، وفق الشروط المعمول بها في الدّوريّات العالميّة.
- تحتفظ المجلة بحق إعادة نشر البحث بأي صيغة تراها ذات فائدة، وإخطار الباحث بذلك.
- لا يحق نشر أي مادة بعد تحكيمها وقبولها للنشر قبولا نهائيا وإخطار صاحبها بذلك.
- يمكن للباحث إعادة نشر بحثه بعد مرور سنة من تاريخ نشره، شريطة إخبار المجلة بذلك.
- لا تدفع المجلة تعويضا ماديّا عن الموادّ التي تنشرها، ولا تتقاضى أيَّ مقابل مادّي عن النشر.

لا تعبر البحوث المنشورة عن رأي المجلة
ترتيب المواد يخضع لضرورات فنية
يتحمل الباحث وحده المسؤولية القانونية لبحثه

البريد الإلكتروني للمجلة

linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com

للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمجلة

https://linguist.ma

شارك في هذا العدد

أ. د. **حافظ إسماعيلي علوي**: أستاذ اللسانيات وتحليل الخطاب في قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة بـالإمارات العربية المتحدة، وقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، المملكة المغربية. حاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات من جامعة الحسن الثاني، بالدار البيضاء، المملكة المغربية، عام 2004 تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات، واللسانيات القانونية، وتحليل الخطاب...

أ. د. **خليفة الميساوي**: أستاذ اللسانيات العامة والتداولية وتحليل الخطاب بقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، وبالمعهد العالي للغات بجامعة قرطاج بتونس. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم اللغوية من جامعة ليون 2 بفرنسا، وحاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات العامة من المعهد العالي للغات بتونس بجامعة قرطاج بتونس 2008. تدور اهتماماته البحثية حول التداولية وتحليل الخطاب والمصطلحية والترجمة.

أ. د. **علي الشبعان**: أكاديمي وباحث متخصص في اللغة العربية وآدابها، مع تركيز على تحليل الخطاب، ومناهج النقد الحديث، ونظريات الترجمة. حصل على درجة الدكتوراه في تحليل الخطاب ومناهج النقد الحديث من جامعة منوبة في تونس. عمل أستاذا مساعدا في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في المملكة العربية السعودية وشغل منصب أستاذ مشارك في جامعة القيروان بتونس، ويعمل حاليا أستاذا في كلية الآداب بجامعة الوصل في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

أ. د. **عماد عبد اللطيف**: أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب في بقسم اللغة العربية، بجامعة قطر. درس بجامعتي القاهرة المصرية ولانكستر الإنجليزية. مؤسس «بلاغة الجمهور»، وهو حقل معرفي يدرس الاستجابات البليغة للجمهور، ورئيس تحرير مجلة «خطابات». نشر الدكتور عبد اللطيف عشرات المقالات وفصول الكتب في مجلات ودور نشر منها لوهارمتان، وروتليدج، وليدن، وبريل، وأكسفورد، وجون بنجامينز، وغيرها.

أ. د. **مبارك حنون**: باحث وأكاديمي مغربي متخصص في اللسانيات والصوتيات والترجمة. شغل مناصب أكاديمية وإدارية، منها أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس (1982–1995)، وأستاذ بجامعة الأخوين بإفران (1995–2000)، ومدير المدرسة العليا للأساتذة بمكناس (2000–2003)، ومدير أكاديمية جهة

شارك في هذا العدد

سوس ماسة درعة (2003–2010)، وأستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس أكدال بالرباط (2010–2013)، وأستاذ بجامعة قطر (2013–2020)

أ. د. محمد الصحبي البعزاوي: أستاذ اللسانيات في قسم اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة الوصل بـالإمارات العربية المتحدة. حاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات من جامعة منوبة، بالجمهورية التونسية، عام 2007 تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات النظرية والتطبيقية، قضايا المعجم، اكتساب اللغة، وتعليمية العربية.

أ. د. مختار زواوي: أستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر. باحث ومترجم ومحكم في اللسانيات، والسيميائيات، وترجمة النص القرآني. حاصل على الدكتوراه في السيميائيات من جامعة سيدي بلعباس عام 2012، ويدرس بها مادتي اللسانيات العامة واللغة الفرنسية بقسم اللغة العربية وآدابها.

أ. د. وليد العناتي: أكاديمي وباحث متخصص في اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغة العربية. حصل على درجة البكالوريوس والماجستير في اللغة العربية من الجامعة الأردنية، ثم نال درجة الدكتوراه في اللسانيات التطبيقية من الجامعة نفسها. شغل عدة مناصب أكاديمية، منها أستاذ في جامعة قطر وجامعة البتراء في الأردن، وأستاذ في مركز الدراسات العربية بالخارج (CASA) التابع لجامعة هارفارد في الأردن. تدور اهتماماته البحثية حول تعليم العربية للناطقين بغيرها، واللسانيات الحاسوبية العربية، وتحليل الخطاب، واللسانيات الجنائية.

د. عبد الفتاح الفرجاوي: باحث في اللسانيات والنحو التوليدي بالجامعة التونسية، متحصل على الدكتورا في اللغة والآداب العربية، جامعة منوبة، تونس 2004. مهتم بقضايا النحو واللسانيات والمعجم والدلالة.

اللساني linguist
مجلّة فصلية دولية محكمة متخصصة في اللسانيات تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس بالرباط

شارك في تحكيم مواد هذا العدد

- احمياني عثمان
- البعزاوي محمد الصحبي
- بودرع عبد الرحمن
- الحلوي عبد الرحيم
- حنون مبارك
- الشبعان علي
- الطايفي البرنوصي حسيبة
- العناتي وليد
- غلفان مصطفى
- الميساوي خليفة

فهرس المحتويات

افتتاحية العدد
أ.د. ليلى منير 10
لغة بأكثر من رأس ومآل الازدواجية اللغوية بالمغرب
أ. د. مبارك حنون 11
البحث عن جوهر اللغة
أ. د. مختار زواوي 56
العربية والتعدد اللهجي
د. عبد الفتاح الفرجاوي 82
صيغ الثلاثي المجرد في العربية
أ. د. محمّد الصّحبي البعزاوي 98
تحليل الخطاب
أ. د. خليفة بن الهادي الميساوي 121
في الْحِجَاجِ التَّأْوِيليّ أو كيف تُبعث الخِطابة من رمادها؟...
أ. د. علي الشبعان..... 145
بلاغة الجمهور والمعارف النقدية
أ. د. عماد عبد اللطيف 173
الحقوق القانونية للأقليات اللغوية في الاتحاد الأوروبي
أ. د. حافظ إ. علوي 192
اكتساب اللغة الثانية
أ. د. وليد العناتي..... 212

لغة بأكثر من رأس
ومآل الازدواجية اللغوية بالمغرب

أ. د. مبارك حنون

معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية

mbarek.hanoun@outlook.com

https://orcid.org/0009-0008-8098-1617

الملخّص

نعالج، في هذا البحث، دواعي تأطير مفهوم الازدواجية اللغوية ومخاطر الاستنكاف عن تقييده بما يضمن حياديته وقبوله بالاختلاف والتنوع وقدرته على التفاعل المتنور مع الوقائع اللغوية بأقصى قدر من اليقظة الفكرية التي تنمي الحس النقدي.

وقد انطلقنا في ذلك من توظيف الفكر الكولونيالي- كما تمثل في أبحاث وليام مارسيه ومن جايله من المستشرقين الفرنسيين- في استخدامه لمفهوم الازدواجية اللغوية. ويمكن للباحثين أن يقفوا على مفارقات أسيئ استخدامها أو أريد توظيفها لإسناد المنحى الكولونيالي. التنوع، المعيارية المتعددة.

الكلمات المفاتيح: الازدواجية اللغوية، اللغة العليا، اللغة الدنيا، الهيمنة، المعيارية المتنوعة.

A LANGUAGE WITH MULTIPLE HEADS AND THE FATE OF LINGUISTIC DIGLOSSIA IN MOROCCO

Prof. Mbarek Hanoun
Mohammed VI Institute for Quranic Readings and Studies
mbarek.hanoun@outlook.com
https://orcid.org/0009-0008-8098-1617

ABSTRACT

In this study, we address the necessity of framing the concept of diglossia and the risks of neglecting to define it in a way that ensures its neutrality, acceptance of diversity, and ability to interact intelligently with linguistic realities while maintaining the highest level of intellectual vigilance to foster critical thinking.

We begin by examining the use of the concept of diglossia in colonial thought, as represented in the research of William Marçais and his contemporary French Orientalists. Researchers may observe paradoxes that were either misused or deliberately employed to support the colonialist agenda.

Keywords: Diglossia, high language, low language, dominance, diverse standardization.

تمهيد:

سنحاول، في البحث التالي، الكشف عن زلات منتظمة وقعت فيها الإيديولوجيا الكولونيالية من خلال نقدها للوضع اللغوي السائد بالمغرب واقتراحها «أنجع» السبل لمواجهة «الوضع اللغوي» المتردي الناتج عن عجز الدولة المغربية عن القيام بما يوفر للأمة اللغة الملائمة وسيادتها اللغوية. وقد أريد لمثل هذه «المرافعة» أن تتخذ من الازدواجية اللغوية إطارا نظريا ولو أنه كان هشا بحكم حداثة سنها ورخاوة تجربتها.

سنقدم في البداية صورة مختزلة عن الازدواجية اللغوية بما يقربها إلى الأذهان والأفهام. مثلما آلينا على أنفسنا أن نقدم صورة عن التنوع الملازم للغة العربية، ومن ثمة عرض توزيع الأدوار الوظيفي والطوعي بين الفصحى والدارجة وإنجاز تكاملهما التواصلي.

ونختم دراستنا بتحليل نقدي للخطاب الكولونيالي موظفين من الحجج والبراهين ما يحصن مفهوم الازدواجية اللغوية ويرشد بناء ذاتها ومفاهيمها ومنهجيتها وينمي خطابها المناوئ للضحالة والفقر الفكري.

الخطوات الأولى للازدواجية اللغوية:

ظهرت الازدواجية اللغوية مع اليوناني بسيكاري Psichari (1928) الذي وقف على أربع حالات من اللغات المتميزة هي الوضعيات الناطقة بالعربية (الفصحى/ الدارجة)، واليونانية، وهايتي، وسويسرا الألمانية. ونُذكّر، هنا، بأن الوضع اللغوي باليونان قد كان يشمل لغة الشعب المسماة باليونانية المعاصرة أو تنوع démotiki الذي يستعمله أغلب اليونانيين، وتنوع عالم (بكسر اللام) katharévousa الذي فرضه أنصار اللغة الصافية والذي بقي تنوعا رسميا إلى غاية 1976؛ أي سنتين بعد الإطاحة بنظام العسكر. وكان المسعودي (Messaoudi، 2015، ص. 313) هو من لاحظ أن بيسكاري ومارسيه لم يكونا الأولين اللذين انتبها إلى وضعية اللغة العربية هذه وإلى ربطها بالوضعية اللغوية باليونان. كما أشار المسعودي إلى أن المترجم العسكري Duvernois هو من أعد كتيبا سنة 1858 عنونه بـ «هل هناك أم لا عربية عامية بالجزائر». وكان هذا المترجم قد قارن بين العربية المنطوقة والعربية المكتوبة بالجزائر، من جهة،

وبين اليونانية المعاصرة واليونانية القديمة من جهة أخرى. ولم يفت هذا الضابط أن ينتبه إلى أن هذه اللغة لم تستعمل أبدا في الكتابة وذلك بالنظر إلى أنها تتنوع بحسب تنوع الأمكنة، وإن كانت ضرورية بالنسبة إلى من يريد أن يُفهم وهو يتكلم أو يريد أن يفهمه الناس (Leguest، 1858، ص. 4). كما لاحظ أن كل الناس الأصليين ينطقون بها لا فقط قسم من المجتمع العربي» (Leguest، 1858، ص.2)

وكان بيسكاري قد أشار إلى أن تنوعي اليونانية، مع تميزهما عن بعضهما البعض، يهيكلان السلوكات اللغوية للساكنة اليونانية علما بأن أحدهما مخصص للنخبة المتعلمة والعالمة وبذلك فهو يشكل تنوع اليونانية الكلاسيكية، أما التنوع الثاني فهو التنوع المتكلم به يوميا ويستعمل في الوضعيات العادية. وبذلك تكون الازدواجية اللغوية عبارة عن وضعية بها تنوعان لغويان من نفس اللغة يسدان وظائف لسانية مختلفة. وبناء عليه، فالازدواجية اللغوية توجد حيثما يتعايش تنوعان من نفس اللغة أُسند إليهما أداء تواصلي تكميلي على أن يُعتبر تنوع من التنوعين تنوعا عاليا ويحظى بحظوة واعتبار فضلا عن استعماله في الكتابة. أما التنوع الثاني فيعتبر تنوعا دونيا، وتنوعا للتواصل العادي والحياة العادية والتبادلات العائلية.

ونشير، هنا، إلى أن المجتمعات البشرية قد عرفت وجود لغتين «متنافستين» (أو مستويين) تتعايشان في رقعة جغرافية محددة. وقد حكمت هذا التعايش أسباب تاريخية وسياسية وقواعد ووظائف اجتماعية متميزة. وقد تكون اللغتان عبارة عن لهجتين لنفس اللغة أو أنهما تعودان إلى لغتين مختلفتين. وكان لتعلم القراءة والكتابة الفضل في إرساء ميز بين صنفين من اللغات: فقد أدى الارتقاء بالكتابة وإلى الكتابة إلى أن تعرف اللغة انشطارا تميز شطر منها بالارتقاء والسمو والحظوة، فتجندت الفئات المتنورة من المجتمعات فهذبت مستوى لغويا وخططت لارتقائه واعتلائه مكانة خاصة. فصارت اللغة الواحدة لغتين: لغة عليا ولغة دنيا، لغة رفيعة ولغة عامية. لغة تجند لخدمتها خبراء وعلماء، ولغة أخرى تركت تعيش على سجيتها. وزادت العناية بمستوى من المستويين وتباعدت الشقة بينهما، وكادا ينفصلان عن بعضهما البعض. وقد حدث أن أوكلت إلى المستوى العالي مهام مقدسة ودينية، فازدادت حظوته وارتفعت قيمته.

وبخصوص الازدواجية اللغوية العربية، فإنها لم تتخلف عن الركب منذ أن أعلن مارسيه Marçais (1930) عن أن الفرنسية هي لغة المستقبل بالمغرب، ومنذ أن عرفها

باعتبارها التنافس بين اللغة العالمة واللغة العامية المنطوقة أحيانا فحسب (p.402). لقد كانت تلك هي الخلفية التاريخية التي أطرت المرحلة المعاصرة. وعلى أساس هذا التعريف الأولي، انطلق فيرغسون Ferguson (1959) من تحليل Psichari للازدواجية اللغوية ليطبق ذلك على وضعيات لغوية أخرى. فاستخرج مبادئ نموذج الازدواجية اللغوية وحدد معايير لسانية وسوسيولسانية قادرة على تحديد وضعيتها. فيما تعتمد المعايير اللسانية على المجالات النحوية والمعجمية والصواتية. غير أن المعايير السوسيولسانية تتميز بكونها ذات فعالية اشتغالية، وهي تتعلق بالتوزيع الوظيفي للأنواع السننية codes، والحظوة الاجتماعية غير المتساوية (عال/ منخفض). وقد انشطرت الازدواجية اللغوية إلى ازدواجية لغوية اجماعية، وهو امتداد لنهج فيرغسون Ferguson، ليظهر عقبه نموذج صراعي، وهو نموذج متميز بكونه ذا بعد نضالي (Ferguson، 1959). وقد انطلق فيرغسون من مبدأ كون الازدواجية اللغوية تعارض بين تنوعين لنفس اللغة. ومن أجل ذلك، أقام نموذجه على تسع خاصيات أساسية منها: التوزيع التكاملي عال/ منخفض، والحظوة، والتقليد الأدبي والنحونة (p.328). وتتمثل الوظيفة الأولى في مناقشة طبيعة الازدواجية اللغوية كما هي في عربية اليوم باعتبارها نتيجة للتنوع اللغوي، كما يناقش المرء ظاهرة الازدواجية اللغوية والتنوع اللغوي في اللهجات العربية، ومحاولة القيام باكتشاف مفهوم الازدواجية اللغوية في سياقه التاريخي، وتفسير الوضع اللغوي الحالي في العربية.

أما فيشمان Fischman فقد وسع استعمال المفهوم في اتجاهين. فهو يرى، من جهة، أن وضعية الازدواج اللغوي لا تميز فقط التعايش غير المتكافئ لتنوعين لنفس اللغة، بل تميز كذلك وجود لغتين أو أكثر (1967).

وقد عرفت الازدواجية اللغوية اهتماما شديدا نظرا إلى حساسية الموضوع وارتباطاته بهيكلة التعبيرات اللغوية وتوزيع الأدوار بينها. ومما لم يسرع البحث، في هذا المجال، افتقار هذه الازدواجية اللغوية لاستراتيجية تحليلية، وإذن احتمال قابلية انفلاتها إلى حساسيات وقبليات وحسابات ورهانات. وإلى جانب كونها مفهوما مركزيا في اللسانيات الاجتماعية وموضوعا مثيرا للجدل في الجماعة السوسيولسانية، فإن الازدواجية اللغوية قد انكشفت عن كونها من صميم السياسة وإن كان موضوعها مركبا من قضايا لغوية وسياسية وثقافية وعلمية غير منفكة.

الازدواجية اللغوية واللغة العربية:

نود هنا أن نكشف عن أهم مراحل تكون الازدواجية اللغوية العربية وأهم مكونات التنظير لهذا المفهوم. ويمكن الوقوف على ثلاث مراحل: مرحلة بناء معيارية أدبية لغوية، ومرحلة الفصحى استعمال الفصحى، ومرحلة النحونة ثم مرحلة الكولونيالية.

ولا يفوتنا أن نسجل، هنا، أن مفهوم الازدواجية اللغوية يعود، تجاوزا، إذن، إلى وليام مارسيه (1930) الذي انصبت جهوده على دراسة الحالة اللغوية بالمغرب وما آلت إليه أوضاع العربية الفصحى من صعوبات تداولية، ومن تكلس التواصل بها في عالم أنتج معارف وخبرات في مجالات حياتية تزداد اتساعا وتعقيدا. لقد داهمتنا، في ظل تأخر مريع كاد يعصف بنا، اللغة الفرنسية بكل آلياتها وتقنياتها وخبراتها ونظام أفكارها وإغراءاتها. وانتبهنا، في ذهول واندهاش، إلى أن لغتنا لم يعد يصونها غير القرآن الكريم ومؤسساته، وعلى رأسها مؤسسات الشرح والتأويل والتفسير، فيما عرفت الفرنسية انبساطا في الاقتصاد والسياسة والآلة الحربية وانتشار الأفكار السديدة. ومن جهة أخرى، عرفت الدارجة المغربية انتهاكا لحرمها وتلعثما في التداول بها أمام «صنائع» جديدة ملأت الدنيا وشغلت الناس.

إن التقابلات بين الفصحى والدارجة التي جاء بها وليام مارسيه قد أكدت أن العربية، فصحى ودارجة، **تعيش، حسب زعمه، أزمة مدعيا أن الفرنسية هي لغة مستقبل المغرب**، وأن الخروج من هذه الأزمة، إذن، لن يتأتى إلا بالفرنسية وإحلالها محل العربية. وارتباطا بذلك، **فالمسؤولة الأولى عن أزمة العربية هي اللغة العربية ذاتها** (Marçais، 1930، ص. 409). **والمسؤولة الثانية عن أزمة العربية هي اللغة الفرنسية** (Marçais، 1930، ص. 101-88). إن العربية ولهجتها غير قادرتين على إدارة دفة التواصل اللغوي والثقافي والعلمي، وهو ما يدل على أن مستوى التعبير العربي قد انقسم إلى **تعبير رفيع وعال**، من جهة، **وتعبير واطئ ودوني** من جهة أخرى، وأن كلا التعبيرين، بسبب توزيع الخيرات اللغوية بينهما، غير قادرين على التعايش المثمر والإيجابي. إن حياة اللغتين في رأس واحدة حياة مستعصية إن لم تكن مدمرة، ولا يمكن أن يكون التعبير العربي بأكثر من رأس واحدة؛ ذلك أن التواصل بالمستويين التعبيريين أمر صعب ومستنزف وغير ذي فاعلية.

وفي المقارنة بين التعبيرين اللغويين وتعزيزا لرأيه السابق عرضه، أشار وليام مارسي إلى تعايش لغتين إحداهما لغة قوية ومتينة ولغة نخبة أنشأت كتابا ومفكرين

كبارا ولغة فكر ودين وفن وثقافة وأدب. لكنها، في الآن ذاته، لغة ساذجة وبسيطة. لقد قطعت فصحى المغرب صلاتها بالدارجة المغربية التي تعد لغة مبسطة ومهمشة. فضلا عن كونها دارجة بدون نحو. وإذا كانت اللغة لغتين فإننا بإزاء لغة داخلية ولغة خارجية. وعلى أية حال، فهناك نحوان لنفس اللغة.

نقدم، فيما يلي، ملخصا عن نشأة اللغة العربية «الفصحى»، اللغة المشتركة بين جميع العرب، مقدمين صورة عن المشهد اللغوي في الجزيرة العربية قبل الإسلام، وتعايش الأنساق اللغوية «العربية» المتفاوتة، فظهور عوامل تساعد على تقريب الشقة اللغوية بين الفاعلين العرب، ثم بروز عوامل جديدة تحث على حماية المنتج المشترك من أهله ومن الأجانب الذين التحقوا بالدين الجديد وأسهموا في الحضارة العربية الإسلامية.

ونشير إلى أن ما نذهب إليه يتميز عن غيره من الدراسات بالنظر إلى أن «فساد» اللغة «الآتي من الآخر لا يناقض «الفساد» اللغوي الذي تصنعه «لغات» العرب ويلغيه. وبتعبير دقيق، فالعربية المشتركة صناعة لاحقة على «لغات» العرب و«لحونها» التي رعتها وأحكمتها ورونقتها الحاجات الروحية التي سمت وارتقت بها لتصبح لغة أمثل وأجل؛ أي لغة للإلهام تتحول إلى لغة للوحي. هذا الوضع المعطى للغة العربية هو الذي صنع للعرب صورة ميتافيزيقية عن لغتهم. ومن جهة ثانية، فإن الانتقال من مستوى لغوي طبيعي إلى مستوى لغوي علوي تطلب تدخل جيل من النحاة له خبرة لا باللهجات والفصحى فحسب، بل باللغات السامية أيضا ليرسي خصوصيات وتفردات نظامية. وعلاوة على ذلك، فإن علاقة الفصحى بـ«لغات» العرب تؤكد أن «للعربية» طريقتها الخاصة في استحضار التنوع والتغير، وأن «اللغات» لا تقف في الطرف المقابل للفصحى، وإنما ينسج الطرفان بينهما علاقة تلاحم تحمي تقسيم العمل بينهما وتكرسه.

إن المشهد العام للجزيرة العربية قبل مجيء الإسلام يشير إلى وجود اقتصاد متراكب من الرعي والتجارة، وكانت بنيتها الاجتماعية تتمفصل حول قبائل متناثرة على امتداد مجالها الجغرافي. وقد كانت هذه القبائل تعيش في صراع دائم منشؤه شح وسائل العيش. أما من حيث تشكلها، فقد كانت، عموما، على النحو التالي: من جهة، وعلى حافة الجزيرة، كان هناك نمطان من أنماط العيش يتعايشان: أحدهما ذو إنتاج زراعي في المناطق القروية الصغرى للواحات، والثاني، ذو إنتاج تجاري،

وهو متمركز، خصوصا، في مدن غرب الجزيرة العربية وجنوبها. بينما كان، في وسط الجزيرة، محيط مكون من مجتمعات بدوية رعوية (الدوري، 1969، ص. 9).

وقد أدى النشاط التجاري البعيد المدى دورا متناهيا في الحياة الاقتصادية للبلاد وظهور المدن وتوسعها بحيث صارت مكة المركز الوسيط للتجارة. فعرف شمال الجزيرة العربية ووسطها ازدهارا اقتصاديا فظهرت تشكيلات اجتماعية؛ بحيث كانت «الأرباح المستخرجة من هذه التجارة هي التي تسمح بحياة جمهوريات الحجاز التجارية الحضرية» (Samir، 1976، ص. 15). ومن جهة أخرى، بدا، من الضروري، أن تلوح في الأفق بوادر ظهور إيديولوجية جديدة مستجيبة للشروط الجديدة. وفي ذلك، إعلان بتولي زمن الإنسانية القبلية (Watt، 1977، ص. 49). وقد كانت المدينة والمجتمعات البدوية المستقرة تشهد الشروط ذاتها. وهي شروط أكدت ما صار يحدو الناس من وجود طموح تطابق بين الأشكال الاقتصادية الجديدة والبنيات الاجتماعية والإيديولوجية والسياسية.

وعلى الصعيد السياسي، لم يعد بمقدور الشرائح الاجتماعية الجديدة الصاعدة أن تقبل أمر غياب سلطة سياسية مركزية. وهو الشيء الذي جعل الطبقات التجارية المهيمنة تشعر بضرورة إرساء دولة، غير أن «دولة جديدة هي دولة تحتاج إلى إيديولوجية موحدة تستجيب لحاجيات الوعي العربي وتسمح للعرب باكتساب مكانة إيديولوجية مطابقة للمكانة الإيديولوجية للإمبراطوريات الكبرى المجاورة (Rodinson، 1972، ص. 181).

لقد اشترطت هذه البنيات الاجتماعية الجديدة، إذن، تشكيل كيان «قومي» يعبر عنه مفهوم «الأمة» التي عليها أن تضم تحت لوائها كل العرب وذلك من خلال تحقيق «وحدة» على كل المستويات السياسية والثقافية واللغوية.

وبعبارة أخرى، فقد كان يتصدر جدول الأعمال إحداث «سوق داخلية» تتناسق مع الاقتصاد التجاري وبنية فوقية قانونية–سياسية، اللذين يشكلان أساسا صلبا لهدف موحد يجسده تنظيم اقتصادي جديد من شأنه أن يضع حدا للتجزيء التنظيمي (القبلي) والثقافي واللغوي.

لهذا السبب، إذن، يمكننا الادعاء بوجود قدر مناسب من اللهجات بإزاء قدر مناسب من القبائل. وقد كانت لكل قبيلة من هذا الرصيد اللغوي المشترك خاصياتها. ومن البدهي جدا أن تكون بهذه المنطقة الجغرافية الكبرى مثل منطقة اللغة العربية

اختلافات بالغة الدقة في المفردات والجمل. وقد كان الأمر كذلك في العصور القديمة. (Landberg، 1905، ص. 43).

تشكل هذه المجموعات المنعزلة جماعات لسانية لها تنوعاتها الإقليمية والجهوية. ويمكن لهذه التنوعات أن تكون، في بعض الحالات، وراء صعوبات تواصلية (Landberg، 1905، ص. 45)، في نفس الوقت الذي تشكل فيه «حواجز لغوية حقيقية تكرس عزلة اجتماعية». (Balibar et Laporte، 1974، ص. 32).

وإذا كان مثل هذا الانفتاح الاجتماعي يفترض انفتاحا تواصليا، فمن المتوقع إدماج التنوعات، وتوسيع الرصيد اللغوي، وتقليص التميزات اللسانية. لذا، علينا توقع انفتاح البنيات اللسانية، بل توقع أن تصبح موضوع تأثير. بذلك، تنشأ الحاجات إلى تبادل التواصل ليعرف المشهد اللغوي للجزيرة العربية بذور التغيير.

لقد عرفت الخريطة اللغوية ثلاث كتل كبيرة: أهل اليمن ولهم لغتهم الخاصة في الجنوب الغربي، وهي اللغات العربية الجنوبية (السبئية والحميرية)، وسكان التخوم الشمالية للجزيرة العربية (الأنباط: عربية خالية من الإعراب)، وأهل نجد والحجاز ومنطقة الخليج (يتكلمون بلغات شديدة القرب من الفصحى) (كولوغلي، 2007). وبذلك، يتضح أن الوضع اللغوي كان يتسم بالتنوع، وهو تنوع له أبعاد مختلفة ولا تني عن التوقف؛ إذ ينقسم المشهد اللغوي، كذلك، إلى صنفين لفظيين هما لهجات البدو ولهجات الرحل. وقد تأثر الرصيد اللغوي بفضل ازدهار التجارة والدور الاجتماعي الذي يقوم به التجار، وخاصة تجار قريش، فأصبحت البورجوازية التجارية بحاجة إلى ممارسات لغوية أخرى للعربية.

لقد أسهمت التجارة، إذن، بشكل أو بآخر، في التقليل من التنوع اللغوي بين الشرائح الاجتماعية (كولوغلي، 2007)؛ «فالاختلافات الجهوية بين اللهجات تنحو، هي كذلك، نحو الانقراض؛ لأن الحركية الجغرافية تتطور في نفس الوقت الذي تتطور فيه الحركية الاجتماعية (كولوغلي، 2007). وهكذا، عملت القبائل أو فئاتها الاجتماعية المميزة اقتصاديا أو ثقافيا –التي كانت في الغالب متواصلة– على تكييف دائم لأسلوبها في الكلام. ولقد وفر وجود مراكز تجارية، وخاصة بمكة، فرصا عديدة للتواصل بين المجموعات البشرية. وكلما كانت العلاقات والاتصالات وثيقة كلما كان هناك تشابه. ولهذا السبب، كانت قبيلة قريش، التي قامت بدور اقتصادي جوهري في هذا العصر، تمتلك رصيدا لغويا ينزع نحو الانتشار.

وبالموازاة مع ازدهار النشاط التجاري، عرفت الجزيرة العربية ازدهارا ثقافيا، وعلى الخصوص ازدهارا شعريا. كانت أسواق العرب، في الجاهلية، تسمح بانتقاء لغات قبائل شبه الجزيرة العربية وإبعاد لغات التخوم بسبب احتكاكهم بالأجانب.

لقد أنتج اختلاط القبائل في المدن والأسواق «اندماجا بين اللغات تمخضت عنه لغة عربية بدوية مشتركة هي التي وفرت أساس اللغة العربية القديمة للقرون اللاحقة» (Fuck، 1955، ص. 7)، (بنعبد الله، 1964، ص. 3). يتعلق الأمر بمعالم اللغة المشتركة التي مأسسها الشعراء الذين طوروها وأحكموها ونمقوها بفضل عملهم الفني. (Fleisch، 1974، ص. 15، أنيس، 1952، ص. 40). ومن الممكن أن نؤكد أنها حصيلة توافق ضمني بين لهجات نجد واليمامة ولهجات تميم ومكة.

إن هذا الفعل التوحيدي للشعراء، على المستوى اللغوي، لا يمكن فهمه إلا في سياقه التاريخي الاجتماعي. إنه فعل إيديولوجي يعبر عن إرادة اجتماعية تنزع إلى خلق هوية اجتماعية ولغوية، وتستجيب لشروط جديدة موضوعية أفرزها الازدهار الاقتصادي. هكذا، شكل الشعراء، ومن ورائهم البنية اللغوية الجديدة، عامل اندماج وحاملا لتطلع وحدوي، و«دليلا تولّى تحقيق الاندماج في «الواقع الاجتماعي» (Sapir، 1969، ص. 134) الجديد، وأخيرا استضمارا للبنية الاجتماعية في كل أبعادها. وعلاوة على ذلك، فإن الانتقاء الذي باشره الشعراء، على المستوى اللغوي، لا يمكنه إلا أن يعكس شكل العلاقة الاجتماعية الجديدة؛ إذ تجري عملية إعادة إنتاج غير ميكانيكية للانتقاء الاجتماعي في الحياة اليومية مع نزوع التجار إلى أداء دور اجتماعي وسياسي في الجزيرة العربية.

في مثل هذا الوضع، يجب علينا أن نتساءل عن الوظيفة المسندة إلى هذه اللغة «الجديدة». وانطلاقا من أخذنا بعين الاعتبار الشروط التي أطرتها، فإن تغطيتها، على الفور، لوظائف عديدة يكون مستحيلا. وقد نضيف إلى ذلك غياب الأجهزة الإيديولوجية للدولة القادرة على جعلها تؤدي دورا حاسما. وبعبارة أخرى، فإن دورها مقصور على أداء وظيفة شعرية وأدبية وإن كان مجموع السكان، عموما، يفهمونها. ومفاد ذلك أن اللهجات تغطي دائما وظائف تواصلية داخل القبائل وما يزال لها، على الأقل، دور تؤديه في المجتمع الذي لم يعرف تغيرات اجتماعية وثقافية عميقة.

ومن الآن فصاعدا، لم تعد لا اللهجات ولا اللغة المشتركة مجالات لغوية مغلقة.

ويكفي أن نشير فقط إلى أن اللغة المشتركة «قد كانت شفافة، إلى حد ما، تجاه التأثيرات اللهجية للتعبيرات الحية، فقد جمع اللغويون القدماء عددا من الأشعار التي تتضمن بعض طرق القول لدى القبائل...» (Fleisch، 1974، ص. 18).

وقد سمحت هذه المجموعة من التغيرات بظهور حالة غير تامة لازدواجية اللغة؛ إذ هناك اللغة العليا (الرفيعة H)؛ وهي لغة الحظوة الثقافية وربما الاجتماعية أيضا، بينما يُسنَد إلى «اللغات» الأخرى وضع ثانوي (اللغات الدنيا) (Marçais، 1930) و(Ferguson، 1959). ويبدو هذا التصنيف حديا؛ لأن ما بين اللهجة والفصحى أصنافا تتوسط قطب الفصحى وقطب العامية تحقيقا للتواصلية اللغوية العربية (Arabic The continuum linguistic) (انظر كولوغلي، ج.) انطلاقا من هنا تنشأ إديولوجيا تشرعن الوضع المهيمن لمجموع نصي أُنجز في لغة معينة (Ricard، 1976، ص. 16). هكذا، تتأسس معيارية لغوية، على أساس معيارية أدبية. فقد حُكم على لغات القبائل بألا تلج المَعْيَرة اللغوية. وهو ما من شأنه أن يرسي، إذن، الشروع في ممارسة لامساواة لغوية وفي القيام بتوزيع اللغات توزيعا وظيفيا. ومن الطبيعي ألا نرى في هذا التوزيع وهذه اللامساواة، في نهاية الأمر، سوى فعل سياسي تعكسه اللغات المهيمن عليها واللغة المهيمنة.

الفصحى لغة مشتركة وإرساء التواصلية اللغوية:

في موضوع التشكل اللغوي مع مجيء الإسلام، يمكننا القول بأن الإسلام قد شكل، بوصفه نسقا اجتماعيا وسياسيا وثقافيا، حدثا مهما جدا. فقد قلب الإسلامُ النظامَ الاجتماعي القائم بإتيانه بأشكال جديدة لتنظيم المجتمع على أساس مفهوم الأمة الذي عوض مفهوم القبيلة. ويبدو أن هذا المفهوم يتخذ صورة الوحدة السياسية. فقد قدمت «رسالة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهي تلك التي توجد في الأقسام الأولى من القرآن الكريم، توافقا إيديولوجيا مع الوضع الجديد» (Rodinson، 1968، ص. 178-158)؛ سواء في مكة أو في المدينة (كرم الله، الخلاص الفردي، العدل الاجتماعي، نظرة جديدة إلى الزواج وإلى الأسرة). هذا النظام الاجتماعي الذي وضعه الرسول نظام يضع حدا، في نفس الآن، لتلك الحروب العديدة بين القبائل وللبنينة الاجتماعية القديمة. وهو ما جعلنا نكون بإزاء كيان جديد منسجم قيد التشكل، وهو كيان يهدف إلى إرساء الاستقرار على مختلف المستويات. ولهذا السبب، نفهم أن «الانخراط في

الأمة يضمن السلام والأمن، كما أنه يؤمن وسائل العيش من خلال الغنائم المنتزعة من الكفار» (Rodinson، 1968، ص. 179). الواضح أننا بصدد إيجاد عامل ييسر التوسع الاقتصادي إلى كيانات جنوب الجزيرة العربية، وهي كيانات «كانت قد حاولت إخضاع «البدو» (Rodinson، 1968، ص. 181)، الذين كانوا يتسببون، في السابق من خلال الغزوات التي يقومون بها، في إحداث خسائر كبرى في صفوف فئة التجار.

وقد وجد الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه، انطلاقا من منظور التنظيم الاجتماعي المستقبلي، مطالبا بإيصال رسالته إلى كل القبائل العربية. ومن الطبيعي ألا يتأتى نشر أفكاره وقيمه من خلال التنوع اللغوي، ذلك أن الرؤية التوحيدية والموحدة تتطلب نسقا تواصليا مشتركا ومنسجما. فالتمثل الموحد للتصور الديني يستلزم تشاكلا موحدا لسكان الجزيرة العربية، بينما يشكل اتخاذ لغة مشتركة، كأداة تواصلية، رمزا قويا للتضامن الذي يوحد العرب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه اللغة ستسمح بنسج صلات بين المجموعات التي تتكون منها الجزيرة العربية. وهكذا، تجد الرسالة القرآنية أمامها لغة سبق أن أقامها الشعراء. ولذلك لم يكن بالإمكان أن» تنقل الرسالة إلا بوساطة لغة العرب الجميلة، وبواسطة اللغة الفنية للشعر» (Fleisch، 1974، ص. 19)، و(Pellat، 1970، ص. 31).

وقد أدت اللهجات المتناثرة بالجزيرة العربية، التي كانت تتحطم عليها الغزوات الثورية للرسول صلى الله عليه، دورا معرقلا. وهو ما استوجب ضرورة التوفيق بين الرسالة القرآنية والنسق اللساني المشترك، الذي لا يخضع للتأثيرات اللهجية وخاصة منها تأثيرات أهل الحجاز. (Fleisch، 1974، ص. 19). لقد كانت لغة الشعراء، إذن، هي المنطلق، غير أن إيديولوجية الإسلام الجديدة قد خصَّبته. وقد تمثل ذلك في تدخل الإيديولوجيا الدينية التي غيرت من وضع اللغة العربية، ليكتسي هذا النظام التواصلي طابعا دينيا لا طابعا أدبيا فحسب. ونكون، على هذا المنوال، قد أسندنا إلى اللغة، دورا مقدسا، ودورا متساميا. فقد استقطبت اللغة السلطة الدينية لتتحول، بالنتيجة، إلى أداة تكهن، أي إلى أداة سلطة. «فنحن لا نبحث عمن يفهمنا فقط، وإنما نبحث عمن يثق بنا، وعمن يطيعنا، ويحترمنا، ويميزنا» (Bourdieu، 1977، ص. 20).

ويترتب على ما سبق أن أصبحت العلاقة بين الناس واللغة علاقة سلطة اعتقاد، واعتقاد سلطوي، وأن النبي محمدا صلى الله عليه وسلم لا ينشر الدين فقط، بل

ينشر اللغة ذاتها، وأن اللغة تحطم الحدود بالقوة فوق الطبيعية التي اكتسبتها بفضل التدخل الإيديولوجي للرسول. لقد التبست اللغة بالدين، وصار القرآن هو كلام الله، وصارت اللغة التي نقل بها الدين اللغة التي اختارها الله لنقل رسالته. وقد احتوى الخطاب القرآني (ومن ثمة اللغة) على ظواهر شبه صحيحة (Blau، 1969)، وقد قوَّت الظاهرة القرآنية، فيما يبدو، مثل هذه الظواهر.

ومن المحتمل أن يحصل عن التواصل بين القبائل (الاعتناق، والفتوحات، والتجارة، إلخ...) خليط من اللهجات (الحضرية والبدوية) ونزوع معين نحو التقليص من الفوارق بين اللهجات ولغة السلطة الدينية. ولا شك في أن العلاقات اليومية بين الحضريين والبدو هي التي فرضت، إلى جانب اللغة المشتركة الشعرية القرآنية، إنشاء لغة مجاورة ومقاربة (Cohen، 1970، ص. 106–124) تُستخدم للتواصل بين كل سكان الجزيرة العربية. إنها لغة بين -قبلية تستجيب للحاجيات الجديدة الاجتماعية والاقتصادية.

وقد كان من نتائج هذه الغزوات أن حدث تغيير كبير في حياة العرب، وفي تصوراتهم وتمثلاتهم للأشياء. فقد انفتح أفق تفكيرهم على مجتمعات وحضارات أخرى وثقافات مختلفة. هكذا، امتزج العرب بالأجانب واشتد عضد الاختلاط، وخاصة في المدن التي كانت فضاءات للاتصال والاحتكاك بين التجار والزبناء من مختلف الأجناس والثقافات واللغات. وكان العرب يستحضرون، منذ البدء، خشيتهم من إدماج غير العرب في الجماعة العربية وذلك في بداية إرساء المراكز العسكرية المكونة من البدو وتوطينها. وكان هذا الإجراء قد اتخذ بغية تفادي إدماج الخصوصيات اللهجية غير العربية في لغة البدو.

وبخصوص الوضع اللغوي ينبغي، بادئ ذي بدء، أن نسجل أن الإمبراطورية العربية الإسلامية تتضمن تنوعا لغويا كبيرا: اللغة العربية بمختلف تنوعاتها (الأدبية، والبدوية، والحضرية..) تضاف إليها لغات الأقوام الأخرى التي اشتركت معها في المجال الترابي. ومن الطبيعي ألا ينغلق أي تنوع من التنوعات على ذاته أبدا لأن شروط التبادل اللغوي قد خلخلها النظام السياسي الاجتماعي الجديد. وهكذا، وفي ظل حكم عمر بن الخطاب، ومن أجل الحفاظ على اللغة العربية من مخاطر «الفساد»، أنشأت الدولة مراكز عسكرية تتشكل حصريا من البدو الذين كانوا، خلال أيام الغزوات، يستعملون الإعراب الذي يتضمن الوقف ونظام الإسكان (Fleisch،

1974، ص، 23) (Fleisch، 1961، ص. 173). ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن تنوعاتهم قد احتفظت، إلى غاية القرن العاشر، بالحالات الإعرابية في الاسم والفعل (Fuck، 1955، ص. 131) إلا أن الفرق، كما لاحظ فوك، لم يكن بالمقدور الحفاظ عليه بين الغزاة العرب والسكان غير العرب. وبفضل التغيرات الاجتماعية، وخاصة تحويل المراكز العسكرية إلى مدن كبرى، لم يعد العالم البدوي بمعزل عن التأثيرات اللغوية الأجنبية. فقد أبان الانتقال إلى الحياة المستقرة وإلى التجارة عن بداية فترة جديدة في تاريخ اللغة العربية. وهكذا، ترك اللفظُ الوحشي مكانه للغة محكمة ولينة وبسيطة لا تعيق التفاهم. (Fuck، 1955، ص. 50).

إن الحياة المدينية «لم تعد هي هذا العالم الذي تحدده الجماعة، بل هي العالم الذي يفتقد هويته الخاصة، إنه عالم مجهول، وغير قابل للتبادل، إنه عالم كوسموبوليتاني ومجرد...» (Gobard، 1976، ص. 28). فلقد باتت الحياة الاجتماعية المدينية تتطلب علاقة اجتماعية أخرى بين المتخاطبين. وهي علاقة لا يمكن لها أن تقام دون أن تحطم الحواجز اللغوية التي لم تعد تستجيب لحاجيات النمط الجديد للحياة وشروطها الجديدة. وقد انتقل التنوع اللغوي في المدن التـجارية (مكة، والكوفة، والبصرة، والمدينة) إلى درجة إحداثه تغييرات وفسادا في اللغة العربية. ويؤشر مثل هذا الحدث إلى أن الوضعية اللغوية قد صارت أخطر من أي وقت مضي: فقد صارت العربية تُحقَّق بدون إعراب لتبتعد، بذلك، عن «العربية الكلاسيكية» (Gobard، 1976، ص. 88، ص. 90) من حيث البنية، ويلاحظ ذلك خاصة لدى الشرائح الاجتماعية الوسطى والدنيا من ساكنة المدن. يتعلق الأمر بالعربية الوسطى المميزة ببنية أكثر تحليلية. وهي العربية التي ستعرف رقعتها اتساعا بعيد سقوط الإمبراطورية العربية (Gobard، 1976، ص. 87). هكذا، عرفت اللهجات المدينية تغيرات مست خاصياتها اللغوية.

ولهذا السبب، كان على مَعْيرة اللغة العربية أن تتأسس على قاعدة اللغة البدوية، وعلى وجه الخصوص على نمط لهجات بعض القبائل: قريش، وقيس، وتميم، وأسد، وهذيل (الأفغاني. نفسه). ويمكن النظر إلى معيرة اللغة العربية على أساس أنها ضرورة دينية؛ إذ كان يجب تأمين القراءة الصحيحة للقرآن الكريم، وحمايته من التنوعات التي أدخلها القراء (القراءات السبع) (Fleisch، 1974، ص. 19 وص. 20)؛ (أنيس، 1952، ص. 67) وغير العرب الذين دخلوا إلى الإسلام. وقد استهدف التصويب اللغوي، في البداية، اللغة في ذاتها ولذاتها، لكنه استهدفها، في الجوهر،

لأنها وعاء الدين الإسلامي. هذا الإسلام الذي بلغ مرحلة صار عليه فيها أن يعرف بنفسه بإقامة قانون خاصة بإزاء عالم غير عربي حديث الدخول إلى الإسلام والذي عليه أن يستوعب التصور الديني برمته. ومن هنا، كانت الحاجة أكيدة إلى التفسير الذي سينقسم إلى عدة فروع من بينها النحو (Fleisch، 1974، ص. 21)، فقد تحولت كتب التفسير الأولى تدريجيا عن طريق التعمق والتخصص إلى كتب نحو متكاملة وكتب لغة وقواميس (كولوغلي، سبق ذكره). وهكذا، «سينفصل باكرا من صفوف القراء رجل جديد، هو تقني اللغة العربية: وهو النحوي» (Fleisch، 1974، ص. 25).

لقد أفضى كل نشاط النحاة واللغويين، خاصة في القرن الثامن، إلى إنشاء اللغة العربية القديمة التي هي «حصيلة جرد تم إنجازه (...) موضوعه القرآن، والحديث، والشعر القديم واللهجات التي عدت أكثر نقاء» (Pellat، 1970، ص. 33). لقد نشأ النحو بهدف الفهم الجيد للنص القرآني، وتيسير تعريب جيد (وإذن أسلمة جيدة) لغير العرب، وتعليم لغة بدون لحن لسكان المدن. على هذه القاعدة، عُد تصور النحو ضرورة حيوية. (Fleisch، 1974، ص. 46).

كانت تلك هي الاعتبارات التي استندت إليها قواعد الاستعمال الصحيح للغة الذي ظهر في المدن. وهو ما يسمح لنا بأن نستخلص بأن الأمر يتعلق، إذن، بظاهرة مدينية، إلا أنها تتأسس على قاعدة الاستعمال اللغوي عند البدو. ففي كل القضايا اللغوية، كانت الإحالة على البدو، وكان الاحتجاج بلهجاتهم لتفسير الظواهر اللغوية. فهم، في هذا المجال، سلط لا يُطعن فيها. إلا أن ذلك، لم يبعد عن النحو العربي الانقسام إلى فريقين متنافسين: هما البصرة والكوفة.

هذه المعيرة اللغوية على النمط البدوي ستفضي باكرا (وخاصة مع الانتقال إلى الحياة المدينية) إلى مأزق؛ إذ سيتضح أن بالمجال الترابي أجيالا أخرى لم تكن لها معرفة سابقة بالحياة البدوية، وهو ما نمى الحاجة الضرورية إلى إيجاد لغة سهلة ومرنة وواضحة وتستجيب للحاجيات الجديدة. ويمكن أن نمثل لذلك باستعمالهم اللغة الشعبية في الشعر منذ عهد هارون الرشيد (Fuck، 1955، ص. 82-83). منذ ذلك الحين، بدأت اللغة الأدبية في الابتعاد عن العربية البدوية في مجالات الصرف والتركيب والمفردات والأساليب (Fuck، 1955، ص. 87).

وعلى الرغم من وضع النحو، فإن أخطاء الفساد قد عرفت انتشارا كبيرا إلى درجة أصبح معها وقوع الخطإ مباحا. وقد شملت هذه الظاهرة كل الكتاب. ويعود السلوك

اللفظي إلى تأثير العربية الوسطى التي صارت، مع تفكك الدولة الإمبراطورية العباسية، أمرا واقعا؛ فتشكلت اللهجات الجهوية من تعبيرات محلية لها ملامح مشتركة. (Fuck، 1955، ص. 143)؛ (Dozy، 1961، ص. 306–307).

غير أن مهمة النحوي قد أدت إلى مَعيرة اللغة العربية التي تمثلها هذه اللغة المشتركة الثقافية التي ارتقت إلى مصاف اللغات المكتوبة. وكما ساهمت في مأسسة اللهجات، وإن كانت الصرامة والدقة اللتان جرت بهما المعيرة قد أضرتا بتطور اللغة العربية. ومع ذلك، فإن استيعاب عربية القرآن قد حافظ على وضع اللغة العربية «التي تظل اللغة الدينية بل والرسمية في الجزء الغربي للمجال الإسلامي بإفريقيا الشمالية، وإسبانيا، وأيضا بسوريا ومصر إلى بدايات الهيمنة العثمانية» (Pellat، 1970، ص. 46). فيما ظل كل هجوم على اللغة العربية يؤول باعتباره مسا بالدين. لقد صارت للغة العربية قيمة روحية كبرى.

لعل أهم حدث لغوي تمثل في القرار الذي اتخذه الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، في سياق قرارات مؤسّسة للدولة، والقاضي بجعل العربية اللغة الرسمية للدولة الإسلامية. وهو القرار الذي صاحبه قرار تقني يقضي بإصلاح الكتابة العربية.

هكذا، سايرت الإديولوجيا المعياريةَ. لقد أُرسيت قوانين الدين الجديد في الوقت الذي أرسيت فيه قواعد اللغة العربية. وفي الوقت الذي يدافع فيه الفقهاء عن نقاء الإسلام باعتباره دينا وحيدا لكل الإمبراطورية، فإن النحاة لم يتوقفوا عن التبشير بصفاء العربية بوصفها الأداة الوحيدة للتواصل. ومن ثمة نشأة النحو الذي محا كل الاختلافات. فلا مجال في العربية لأي موقع للتمييزات والاختلاف والتنوع. (François، 1976، ص. 66). وتجعلنا هاته الوقائع نفهم، للتو، معنى الصراع الذي يخوضه النحاة من أجل التوحد الصواتي والصرفي والتركيبي والدلالي والمعجمي ذلك أن اللغة «تناسب، من حيث تحديدها، نسقا واحدا، أي تناسب نحوا واحدا» (Rey، 1972، ص. 12). إن لغة القرآن لغة صفاء وطهر، وهي تجسد العقل الديني. إنها الاستعمال الأجود، وعلى هذا النموذج الذي تقدمه يجب توحيد تنوعاتها. غير أنه، بسبب ذلك، يُلجأ إلى الغلو في التصويبات، وهو ما يؤدي إلى انتقاء صارم من اللهجة.

إن النخبة المكونة من النحاة لم تترك أي حق في الاختلاف وللاختلاف. فقد أدانت الاقتراض اللغوي والمداخل المعجمية. بمثل هذا الفعل حبس النحاة أنفسهم

في برج بابل دون أن يأخذوا بعين الاعتبار الوقائع اللغوية التي تجتازها بلدانهم السائرة في طريق تشكلها في صورة دولة. ويبقى منتجهم منتجا فوقيا. ومع أن مهمتهم عويصة، فإن أي خليفة لم يوفر لهم بنية تحتية قادرة على أن تيسر لهم عملهم. فكانت الحصيلة أن ظل هذا الامتثال النحوي محصورا في فئات اجتماعية محلية أو في مراكز محلية (Gramsci، 1975، ص. 67).

وإذا كان التوحيد غير قائم على المساواة، فإننا سنعرف، من الآن فصاعدا، تقسيما للعمل في الممارسات اللغوية، ولامساواة بل تناقضا صارخا بين العامة والخاصة. بذلك يتأتى لنا القول بأن السوق اللغوية لم تعرف توحدها الكامل حتى وإن كانت اللغة العربية قد فرضت نفسها كلغة وحيدة ومشروعة. إلا أنها هي اللغة التي تسود في السوق. فقد أرسيت علاقات هيمنة جديدة تكون فيها للغة المعيار وحدها الفعالية الاجتماعية مع احتكارها للممارسات اللغوية. إنها الاستعمال المهيمن بحيث تتماثل مع الحظوة الاجتماعية والثقافية والسياسية وتلغي الكلام واليومي والمباشرة، وإذن تقصي التنوع والتغير اللغويين. فـ«كل ما يقسم الجماعة اللسانية قد أحيل على جهنم الفعل الفردي» (Encrevé، 1977، في تقديمه لكتاب Labov، ص.11).

لقد تمثل مصدر التوجيه الأساسي الأكثر انتشارا للنحاة الجدد في تصورهم الخاطئ لطبيعة الجماعة اللغوية وطرح الوضع الاجتماعي للغة. وإذا كانت الحياة الاجتماعية، في ذلك العصر موحدة، فإنها لم تكن أقل انقساما لأنها كانت مجال الصراعات الاجتماعية والسياسية والثقافية. لقد كانت أبعد من التجانس التبسيطي. فاللغة لا يمكنها أن تكون سوى جزء لا يتجزأ من المجتمع. ومن هنا نقول بأن اللهجات تعكس هذا الصراع. لقد رأينا أن المجتمع العربي يسير نحو تنوع لغوي متزايد متقاسما مجموع المعايير. وهذا ما يفسر مقاومة المعايير غير المشروعة في مواجهة المعيارية المشروعة التي يعترف بها الجميع وإن كانوا لا يتقاسمونها. (Encrevé، 1977، في تقديمه لكتاب Labov، ص. 33، ص. 268).

لقد كانت الوحدة السياسية التي أسسها المحاربون التجار وحدة هشة، وتمركزا قائما على التجارة البعيدة المدى التي يشكل التشتت مصيرها المحتوم بمجرد تحويل طرق التجارة. وعليه، فإن الوحدة اللسانية القائمة ليست صلبة أبدا، ولا منتشرة الانتشار المرغوب فيه. إلا أن عوامل التوحيد، وهي عوامل قوية جدا، تبدي إصرارها على الاستمرار. «تلك العوامل التابعة للدين الموحد، وعوامل تأثير النص المقدس،

وعامل الشعور المتفاوت القوة بحسب العصور، وإن كان شعورا لا يخبو تماما، وعامل الشعور بالانتماء إلى جماعة ثقافية» (Cohen، 1970، ص. 124). ويضاف إلى ذلك عامل الشعور بالانتماء إلى أمة واحدة.

وفي أفق استكمال تصور اللغة العربية، لجأ العرب القدماء إلى موضوع أصل اللغات لاستثمار أهم عناصره في بناء العربية الفصحى. لقد شكل موضوع أصل اللغات ونشأتها موضوعا ممأسسا لعربية القرآن. به وبغيره تبني الدولة تصورها الفكري وعمودا أساسيا من أجهزتها الإيديولوجية، فتضع إطارا فكريا وتصورا ينتظم الأفكار المتداولة ويحدث تناغمها على قاعدة قناعات ومعتقدات مستوحاة من تعاليم دينية ومن تقاليد ثقافية وأنساق رمزية في أفق تعزيز وحدة العربية ووحدانيتها، وبيان قدسيتها وسموها، وإبراز كمالها وعبقريتها.

ومن الجدير بالذكر أن الأسطرة العربية لواقع العرب ولأفكارهم ومعتقداتهم تتواصل مع أساطير الأمم السالفة لكنها، بانتقالها من حضارة إلى أخرى، تتخذها لبوسا ثقافيا، لتتكيف مع ثقافة الحضارة الجديدة ومعتقداتها. وهذه النظرة إلى اللغة تحتاج منا إلى رصد محاولة الاكتشاف -ومن ثمة التفسير- المستمر لطبيعة اللغة وبيان عناصرها ووظائفها وبنياتها ورمزيتها وصلتها بالفكر والسحر والدين والفلسفة. وعلى خطى الأمم السابقة، كان لا بد من الانخراط في السرديات الأسطورية ليتموقع العرب في الزمان والمكان، فانشغلوا بموضوع اللغة، مثل سابقيهم، من حيث إنها لغة وثيقة الارتباط بالقرآن الكريم، ومن حيث القدرات التفكيرية والإبداعية والعملية التي مكنت الإنسان منها. فمثلما اعتقد اليونانيون أن لغتهم أصل اللغات وأفضلها في مقابل اللغات البربرية، ومثلما اعتبر الهنود واليهود اللغتين السانسكريتية والعبرية لغتين أصليتين، صاغ العرب رؤيتهم للغتهم وتاريخها وأدوارها ومكانتها وكونيتها. كما انشغل الفكر الإنساني بمسألة تعدد اللغات، فرُبطت بأسطورة بابل، ذلك أن الله بلبل ألسنة البشر على إثر تحديهم له واتخاذ قرار بناء برج بابل في محاولة منهم الوصول إلى حيث يوجد الله.

والمتصفح في الثقافة العربية الإسلامية سيلاحظ أنها لم تسلم من نفس الموجهات. فتبعا للنصوص القديمة (ابن فارس، وابن جني، والسيوطي) كان للنظرة الدينية حضورها الوازن عند العرب، على غرار غير العرب في العصور القديمة فالوسطى

فعصر النهضة. وتتكون خريطة التصور من شبكة من الموضوعات المتلازمة: طبيعة اللغة: توقيفية أم اصطلاحية، العربية لغة الأنبياء وأهل الجنة، العربية لغة القرآن، اللغة الأولى هي العربية، وهي لغة مقدسة، والتكلم بها مفتوح على التنوع، إنها اللغة النموذج واللغة المثال التي يسعى الإنسان جاهدا ليرتفع إليها. اللغة الأولى أحادية، وللتكلم بها هناك مستويات، تتميز بالتعددية وتعرف الخطيئة، مثلما تعرف المفاضلة وتُحدد مكانتها ضمن اللغات، وتقاس القرابة النظامية والقرابة العائلية.

تحاول تلك النصوص أن تصبغ اللغة العربية بكل ما يجعل منها لغة تتجاوز اللغات الطبيعية البشرية مؤكدة لنا أن العربية كلام أهل السماء، فهي لغة سماوية مقدسة مثلها في ذلك مثل القرآن، ولأنها كذلك فلا يمكنها أن تكون إلا إيحاء وتوقيفا، ولأنها كلام أهل السماء فهي لغة آدم في الجنة ولغة الجنة. إنها اللسان الأول والأسبق، إنها اللغة المبينة الأكثر فصاحة وأناقة وطهارة وصفاء. وهي لغة أودعها الله رسالته إلى البشر. فعلاقتها بالبشر علاقة مستعملين، وكل إنسان يتطلع إلى إنجاز لغوي نموذجي كما حدث ذلك في كلام الله وإنجاز أنبيائه، ومن هم أقرب إليهم. إنها لغة الدنيا والآخرة، ولغة الله ولغة البشر، ولغة الصفاء ولغة الاختلاط. إنها لغة إلهية ولغة بشرية، لغة كاملة، ولغة ناقصة، لغة إلهام ولغة اصطلاح، ومن ثمة لغة صفاء لغوي ولغة فساد لغوي. إنها لغة تتغير بتغير مستعملها. لقد حولت المخالطة الصفاء إلى فساد، كما حول التسامي الفساد إلى نقاء.

وضمن المنطق نفسه، قارن بعض العرب القدماء بين اللغات (أبو حاتم الرازي، الزينة في الكلمات الإسلامية العربية)، وهو منطق محكوم، ضرورة، بالتحيز والميز والمفاضلة. إذ بالنظر إلى المقدمات التصورية التي بسطناها أعلاه، يكون من البدهي أن نتوقع حوز الفصحى حظوة كبيرة ومكانة مرموقة. ولعله من الواضح أن يكون لاختيار الله للغة العربية لتكون لغة رسالته خاصيات جعلتها قادرة على أداء الدور الذي أنيط بها.

ثم ينتقل إلى المفاضلة بين هذه اللغات الأربع، لينتهي إلى أن العربية هي أفضل اللغات وأسماها كلها مقدما ما يناسب من حجج ليخلص إلى اعتبار العربية ممتنعة لأنها لا تعرف نقصانا. فهي اللغة التي نزلت بها آخر رسالة دينية، وتتسم بالفصاحة والكمال والعذوبة والبيان (فهي تامة الحروف، وغنية المعجم، ومعيرة بيسر عن

جديد الحضارات)، كما أن الناس، من أقوام مختلفة، يقبلون على تعلمها والتحدث بها. ولأنها لغة كل الديانات ولغة كل الشعوب المنخرطة في الحضارة الجديدة، فقد نقلت إليها الكتب المنزلة وحكمة العجم وفكرهم، فيما صعب نقل المكتوب بالعربية إلى اللغات الأخرى لأنها ناقصة أمام كمال العربية (Cohen، 1970، ص. 73).

ولا ينسى الكاتب أن يثبت أن لغة العرب معيار ومقياس ونموذج تقاس به اللغات الأخرى ودرجاتها. وهي بهذه السمة تحقق رفعتها. ويعود الفضل إلى أهلها في كونها مثمرة ونافعة. وقد أفضت هذه «الحقائق» بأبي حاتم الرازي إلى أن الريادة للعربية بحيث لا تلحق بها اللغات الأخريات التي تبقى منقادة لها. لكل ذلك، أقبلت عليها الأمم، وأحبها الناس لفضلها وفضل الإسلام والنبي، فدين الإسلام عربي، والقرآن عربي، وبيان الشرائع والأحكام والفرائض والسنن بالعربية (Cohen، 1970، ص. 74–75).

ومع أن المفاضلة المعروضة خارجية في جوهرها، فإنها تقيم اللغات بناء على دورها الديني ومكانتها المقدسة. بينما ذهب ابن حزم (ابن حزم، 1983، ص. 34) إلى عكس ذلك موضحا أن القرآن الكريم لم ينزل بلغة العرب إلا ليفهم العرب هذه الرسالة، ذلك أن الله قد أرسل كل رسول بلسان قومه موضحا أن الثقافات السابقة قد ذهبت نفس المذهب حينما ادعى اليونانيون أن لغتهم أفضل اللغات وأن سائر اللغات نباح كلاب ونقيق ضفادع.

وإذا كانت المفاضلة تقوم على المقارنة، وكانت المقارنة تستوجب أولا وصف اللغات موضوع المقارنة والتمثيل الدقيق لأوجه النقص، فإن ذلك لم يتحقق على النحو الموضوعي المرضي عند أبي حاتم الرازي (المفردات وسعة التعبير عن الأشياء، النظام الصوتي...) لأن هذه المؤاخذات مردودة ومجانبة للصواب ذلك أن لكل لغة قيمة وظيفية تؤديها على الوجه المناسب لمتكلميها ووفقا لحاجاتهم وأغراضهم وحياتهم الاجتماعية ومستوى تقدمهم الثقافي والحضاري، فضلا عن أن لكل لغة أنظمتها الخاصة وقواعد موسومة تسير بحسبها سائر أنظمتها الفرعية. فحروف الهجاء، مثلا، واحدة لا تفاضل بينها ولا قبح.

ويتبين، مما سبق، أن المفاضلة المطروحة ذات مضمون ديني وسياسي وثقافي، وتعكس من بين ما تعكسه صراعا بين اللغات وانقسامها إلى لغات غالبة ولغات مغلوبة. وهكذا، فإن الفضل المتحدث عنه فضل غير نسقي وغير نظامي لأن الفضل،

على هذا المستوى، لا عمل للغة فيه، فتكون اللغات متساوية ومتكافئة. وقد أنهى ابن حزم بالسخرية ممَّن يقول بلغة أهل الجنة (Cohen، 1970، ص. 33–34).

النحونة تتويج للفصاحة:

لقد شكل الانتقال من تعدد اللهجات في الجزيرة العربية إلى العربية المشتركة الفصحى نقطة تحول كبرى في المسار التاريخي والحضاري للعرب. وهو علامة بارزة على أن هناك مقومات للتوحيد اللغوي استطاع الدين الإسلامي أن يبلورها وأن يستوعبها جميعا وأن يصوغها على قاعدة مقومات أساسية احتل فيها مفهوم الفصاحة الأداة الحاسمة باعتباره الممهد لانطلاق سيرورة التقعيد. وبهذا المعنى، كان مفهوم الفصاحة مفهوما لغويا أكثر مما هو بلاغي. فقد سمح للعرب أن يُقْدِموا على عملية تقعيد اللغة انطلاقا من مقدمات مذهبية.

وقد استدعت كل هذه الشروط انتقاء تنوع لغوي من التنوعات المنتشرة في الجزيرة العربية، وبناء منظومة فكرية مذهبية تحمي هذا الاختيار، والبحث عن هيئة متخصصة تُعْنَى بالتقعيد، أي وضع قواعد للغة ووضع نظام للكتابة يكونان قادرين على تمكينها وتأهيلها لتقوم بوظائفها الجديدة.

يقدم السيوطي ((ب.ت)، ص. 209–212) الفصاحة باعتبارها معيارا لتوحيد اللغة وتنظيم ممارستها وفق محددات ثقافية واجتماعية ودينية جديدة. غير أن مفهوم الفصاحة ليس مفهوما خطيا وأحادي البعد ومنمطا، وإنما هو مفهوم ذو أبعاد مختلفة. فالفصاحة، إذن، متعددة المستويات. وتستمد الفصاحة قوتها وعنفوانها، أولا، من كون الرسول أفصحَ الخلق، وثانيا، من كون قريش أفصحَ العرب. ويستتبع ذلك أن القبائل العربية متفاوتة في الفصاحة لأسباب. كما ورد أن اللغة الفصيحة تتميز عن اللهجات (وهي غير فصيحة) بخاصيات ارتفعت بها. وإذا كان ذلك كذلك، فإن واجب مأسسة الوضع الجديد يقتضي أخذ اللغة وجمعها وإنشاء صناعة للغة تتيح لها قواعد تحميها.

ورد في ثنايا عدد من المصادر القديمة (السيوطي، والفراء، والفارابي، وابن فارس) ما يفيد بأن الفصاحة تعني الخلوص من الشوائب، وتعني الإعراب والإبانة والصفاء. مثلما أوحت بعض التعابير بأنها تعني الحسن والجودة والرقة وحسن المسموع والسهولة في النطق (السيوطي، وابن النديم، وابن منظور، وابن سنان

الخفاجي). وعلى قاعدة هذه التعريفات يمكن أن نستشف أن اللغة الفصيحة هي تلك التي تخلصت من الشوائب اللهجية وارتفعت عنها (ارتقت بها)، فكانت مفرداتها وتعابيرها وتراكيبها نقية وخالصة ورقيقة وحسنة في السمع، ومبينة، بنوع من اليسر والدقة، عن المقاصد، ومعربة وجيدة وبليغة ورفيعة. وإذا كانت العربية بهذه السمات، وكان الله قد اختارها لتكون لغة القرآن، وكان ما ورد بالقرآن أفصحَ كلام العرب، فإنها، نتيجة لذلك، مرشحة لأن تكون النموذج اللغوي المعيار، به تقاس فصاحة الناس والقبائل العربية، ومستويات فصاحة «لغات» العرب التي تأكد أنها تتفاوت في الفصاحة بين الأفصح والفصيح والأقل فصاحة وغير الفصيح.

ووفقا لهذه النصوص، فكلام العرب يتفاوت على هذا المستوى، وكلما تفاوت وحاد عن هذا السبيل انتقصت فصاحته. وتتألف الفصاحة من معايير لسانية: كثرة الاستعمال واستبعاد الغرابة والابتذال، والخلوص من تنافر الحروف، وتجنب مخالفة القياس والوقوع في الضرائر، والتخلص من الشوائب اللهجية وتأثير لغات الأمم المجاورة (السيوطي). كما تتألف الفصاحة من معايير خارج لسانية: الوضع المتميز لبعض القبائل: فقد كانت للبعض حظوة تزيد أو تنقص (مكانة قريش مثلا، ومكانة قبيلة سعد بن بكر...)، فضلا عن الوضع المتميز للأعراب والبداة بالنظر إلى عدم مخالطتهم للأقوام الأخرى، وحضور معايير انطباعية خصت وصف الفصحى وجمالها إذ صيغت بتعابير غير دقيقة فضلا عن كونها أحكامَ قيمة، ومن ثمة فعلميتها غير واردة. أضف إلى ذلك حضور معايير إديولوجية غير موضوعية لا يستعصي على الفهم بيانُ اصطناعها.

وقد كانت معايير الفصاحة بحاجة إلى إجراءات تقنية أخرى من شأنها الضبطُ والتدقيق، ومنها أن اللغة لا تعتبر صحيحة ما لم يُشترَط في أخذها ونقلها السندُ الصحيح، واعتماد السماع، فضلا عن أن العرب قد حددوا الخريطة الجغرافية للقبائل التي تؤخذ منها اللغة (القبائل الست)، وحددوا الزمان (من الجاهلية إلى منتصف القرن الثاني الهجري: فترة الاحتجاج)، مثلما حددوا المتن (الرصيد اللغوي الأساس)، وهو متن مستمد من القرآن والشعر والنثر ولغات القبائل المرخص لها (الفارابي، والفراء، والسيوطي، وابن خلدون).

والمقصود بالمَعْيَرة، عندنا، هو انتقاء لغة معيار أو نموذجية لتُسنَد إليها وظائف سامية، ويعني التقعيد تقييدَ الكلام العربي بقواعد وقوانين محددة. ولأن القيم التي

أتى بها الإسلام لم تعد تقبل التفتت والانقسام والخصوصيات على حساب المشترك، ولأن القرآن قد «نصَّب» العربيةَ المشتركة لغة لكل العرب، ولأن الجزيرة العربية كانت تعرف لغات قبلية مختلفة ومتميزة بخاصيات متفاوتة من قبيلة أو مجموعة قبائل إلى أخرى، وإن كانت قد توزعت إلى مجموعتين كبيرتين: لغات جنوبية ولغات شمالية، ولأن الاختلاف اللهجي لم يعد مسموحا به، فقد انتقل إلى الفصحى وأصبح يغير من ملامحها، ولأن تصورا ما عن الخاصيات اللهجية قد استقر (فهي غير مستحسنة ومذمومة)، فقد دعت الضرورة إلى إرساء اللغة المعيار الناشئة مؤسساتيا، فكان أن ساعدت ظروف دينية واقتصادية وسياسية على ظهور لغة موحدة تَبْسِط، على مستوى الممارسة، مفهوم الفصاحة وتستجيب له؛ إذ اللغة المعيار تقوم على مبدإ الاختيار (اختيار الأصوات والمفردات والصيغ والتراكيب والتعابير)، ومبدإ القابلية للصناعة النحوية (تشذيب وتهذيب وتشطيب)، على أن يسعى ذلك إلى استيعاب سائر اللهجات سيرا على نهج القرآن الكريم في التعامل معها. هكذا، ظهرت صناعة العربية (جمعا للغة، ووضعا للنحو، واختيارا لنصوص نموذجية (نموذجها الأعلى هو القرآن الكريم)، وضبطا للكتابة، وتعليما..) أُسنِدت إليها وظيفة أعلى من الوظائف الدنيا المسندة إلى اللهجات. ومن المعروف أن سيرورة إخضاع اللغة لقواعد وقوانين نحوية واستعمالية تسمى في الأدبيات اللسانية بالنَّحْوَنَة.

وإذا عدنا إلى تلك النصوص للتمعن في نسيج الحجج المرتبطة بالفصاحة، استوقفتنا طريقة بناء الحجج. فقد بدأ السيوطي بعرض حجج ذات نفوذ على العقل، حجج مستمدة من رمزنا الديني (الرسول ص) باعتباره قدوة على مستوى الفصاحة. ولأن الرسالة المراد تبليغها رسالة إلهية ومن طبيعة غير بشرية، فقد كان من اللازم أن تُختار لها لغة تتسم بالإعراب والإبانة والفصاحة. وتأتي بعد هذه الحجة سلسلة حجج، وهي حجج دينية وسلطوية واجتماعية وسياسية وتتمثل في أن العلماء بكلام العرب والرواة للأشعار، والعلماء باللغات والأيام والمحال قد أجمعوا على أن قريشا أفصح العرب: وهو إجماع مختصين في كلام العرب والعارفين به، وإجماع صناع اللغة والمُلِمِّين بدقائق أمور الشعر، وإجماع متخصصين في اللهجات العربية وعارفين بها وقادرين على تمييز الأفضل منها. وبسبب مكانة قريش وميزتهم تلك، اختارهم الله واختار منهم محمدا (ص). بينما تتمثل الحظوة المجتمعية والمكانة الدينية في كون قريش قدوة وأصحاب حظوة وذوي تقاليد روحية وتدبيرية لبيت الله،

وكون موطنهم محط الحجيج من كل القبائل، وكونهم يقومون بدور الحكماء الذين يفضون النزاعات بين القبائل. أما التميز اللغوي فقد تجلى في كون قريش، وبفضل تلك الأدوار والعوامل المحيطة، قد تأتى لها ما لم يتأتَّ لغيرها من تجميع لمقومات الفصاحة وحسن اللغات ورقة الألسنة. ولعل ذلك يدل على أن قريشا قد كانت تمتلك ملكة ودربة لغوية مكنتها من القدرة على الانتقاء، إذ كانت تقوم بدور مصفاة لغوية.

واستوجب ذلك، ثانيا، إرساء منظور سيرورة لسانية. وقد تحقق ذلك من خلال تشكيل قاعدة اللغة المشتركة من عمل توليفي ضم سمات صوتية وصواتية، وصرفية ومعجمية وتركيبية مأخوذة من تنوعات جغرافية واجتماعية متنوعة، وذلك بانسجام تام مع القرآن الكريم الذي نزل بلغة جامعة مستوعبا بذلك لغات العرب (نزول القرآن بسبع لغات). وهذا هو القانون الذي كان وراء اعتبار النص القرآني نصا معياريا موجِّها ووراء اختيار النصوص النموذجية (القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر الجاهلي، والنثر الفني،...). وقد أتاح هذا المنظور انطلاق عمليات إصلاح العربية وتعميمها في صيغتها الجديدة: جمع اللغة، ووضع النحو، وتصحيح النطق وتجويده، وتعليم العربية الفصحى للعرب ولغيرهم، وضبط الرسم القرآني (كتابة المصاحف وإملاء القرآن على الكتاب) والكتابة النظامية. هكذا، إذن، بدأت صناعة اللغة وبدأ بسط النحاة واللغويين لنفوذ السلطة اللغوية التي أصبحوا يتمتعون بها.

تعتبر اللغة العربية الفصحى تلك اللغة الخالية من الخاصيات اللهجية والمبتعدة عن الاستعمال العامي الدارج والمستوعبة للفصيح من كل اللهجات العربية، إنها «الكلام المُعْرب» أو هي «اتباع الأساليب العربية» (ابن منظور، لسان العرب)؛ والخالية من الخطإ واللحن والعجمة. وبعبارة أخرى، تعد العربية الفصحى الرصيد المشترك بين اللهجات العربية الذي أفرزته الممارسة اللغوية وكرسه القرآن الكريم ورسَّمه النحاة. وبذلك تعتبر العربية الفصحى انتقالا من الدوارج إلى وضعها الجديد بسن قواعد تفصيح (التفاصح أو التفصح) يُنتظر منها أن تبتعد بها عن الدوارج ونذكر منها: تحديد النظام الصوتي (أصواتا وتأليف أصوات)؛ وتحديد البنية المقطعية؛ وتحديد البناء الصرفي؛ وإرساء الإعراب والبناء التركيبي؛ وتحديد المعجم والدلالة...

تعرض تلك النصوص، إذن، لمفهوم الفصاحة عند العرب، ولعلاقة الفصاحة بمعيرة اللغة وتقعيدها. وقد بدا أن التراث العربي قد نظر إلى الفصاحة باعتبارها

مفهوما لغويا (لسانيا) يحيل على المستوى الجيد والرفيع للغة، أي ذلك المستوى الذي يرتفع عن الخطإ واللحن واللكنة. وقد تفاوتت هذه السمة الجديدة بين القبائل وبين المستعملات اللغوية من التعابير والكلمات والتراكيب، ووُزِّعت بلاتكافؤ بينها. ففي حين مُيِّزَت قبائل وارتفعت نسبة الفصاحة عندها، تضاءلت هذه السمة لدى قبائل أخرى بالنظر إلى المعايير الجغرافية التي وضعها العلماء العرب. وقد اتضح أن الفصاحة، بشروطها ومعاييرها، قد شكلت الأسس النظرية لانطلاق نحو يُستنبَط أساسا من المتون الفصيحة، إذ يعودون إلى الكلمات والتراكيب والتعابير والأصوات العربية غير المذمومة للانتقال بها إلى «الكلام المعرب»، أي اعتبارها حجة في استقراء قواعد اللغة.

لقد منح العرب لتصورهم المطبوع بالمعتقد الديني الفضاء المناسب للغة لتتكون خريطة التصور من شبكة من الموضوعات المتلازمة: طبيعة اللغة: توقيفية أو اصطلاحية، العربية لغة الأنبياء وأهل الجنة، العربية لغة القرآن، واللغة الأولى هي العربية، والعربية لغة مقدسة، والتكلم بها مفتوح على التنوع. إنها اللغة النموذج واللغة المثال التي يسعى الإنسان جاهدا إلى أن يرتفع إليها. بل إنهم ذهبوا في نسيجهم السردي إلى اعتبار العربية اللغة الأولى، وإلى أن قبول التعددية هو اعتراف بالخطيئة والتحدي الذي تمثل في بناء برج بابل تطاولا على الله فبلبل تعالى ألسنتهم، إرساء فكرة المفاضلة بين اللغات وتحديد مكانة العربية ضمن اللغات، والإشارة إلى القرابة النظامية والقرابة العائلية وذلك من خلال نصوص لابن فارس، وصاحب كتاب الزينة وغيرهما (ابن جني، (ب.ت)، ص40-46). وهي نصوص تصبغ اللغة العربية بكل ما يجعل منها لغة توقيف مبدئيا، ولغة تتجاوز اللغات الطبيعية البشرية مؤكدة لنا أن العربية كلام أهل السماء، فهي لغة سماوية مقدسة مثلها في ذلك مثل القرآن، ولأنها كذلك فلا يمكنها أن تكون إلا وحيا وتوقيفا، ولأنها كلام أهل السماء فهي لغة آدم في الجنة ولغة الجنة. إنها اللسان الأول والأسبق، واللغة المبينة الأكثر فصاحة وأناقة وطهارة وصفاء. وهي لغة أودعها الله رسالته إلى البشر. فعلاقتها بالبشر علاقة مستعملين، وكل إنسان يتطلع إلى إنجاز لغوي نموذجي كما حدث ذلك في كلام الله وإنجاز أنبيائه، ومن هم أقرب إليهم. إنها لغة الدنيا والآخرة، ولغة الله ولغة البشر، ولغة الصفاء ولغة الاختلاط. إنها لغة إلهية ولغة بشرية، لغة كاملة، ولغة ناقصة، لغة إلهام ولغة اصطلاح، ومن ثمة لغة صفاء لغوي ولغة فساد لغوي. إنها لغة تتغير بتغير مستعملها. لقد حولت

المخالطة الصفاء إلى فساد، كما حول التسامي الفساد إلى نقاء، وقد يكون الحرص على النقاء والصفاء مصدرا للتكلس والجمود، مثلما يمكن للاستعمال أن يعني اللحن (انظر حنون، 2021)، وانظر أيضا: (Pinon، 2019، ص. 355).

غير أن الفصحى، في حقيقة أمرها، فصحيات والعربية عربيات. فكان أن وُضِع مخطط سوسيولساني ومخطط لساني خالص ينقل العربية المشتركة إلى مصاف اللغة المعيارية التي يتطلب إعطاؤها هذا الوضع القيامَ بصياغة أسس التقعيد والسياسة اللغوية التي كانت وراء وضع النحو، وجمع اللغة. ومن الأكيد أن يسم هذا التصور للفصاحة النحوَ العربي وكل المنتج اللغوي القديم.

لقد أنشأ الوضع أكثر من معيار يسنده مخيال لساني بالمعنى الذي أشارت إليه Houdebine (1997). وخارج هذا المنطق يعسر الحديث عن العربية الفصحى ويعسر الإمساك عن المفهوم الذي تختزنه.

يبدو أن خلاف المستشرقين في موضوع اللغة العربية الفصحى يعود إلى تصورات مختلفة وإلى وقائع بقيت خارج أي تنظيم وأية بنينة. ومن شأن استحضار كل ذلك أن يفتح أمام أذهاننا الإحاطة العميقة بالفصحى في معياريتها المتعددة.

عرفت اللغة العربية تسميات مختلفة، كل تسمية منها تحمل وقائع تاريخية ووقائع لغوية وحمولات وجدانية: العربية القديمة والعربية الأم والعربية الأدبية المشتركة والعربية الشعرية المشتركة والعربية الكلاسيكية والعربية المعيار ولغة القرآن والفصحى النموذجية الموحدة واللسان العربي. ويقف وراء كل تسمية من التسميات المذكورة مفهوم مختلف (انظر: جدامي، 2023). وقد انقسم المستشرقون في تصورهم للعربية الفصحى، فهناك من زعم أن أصل الفصحى هو لهجة قريش (كولدزيهر)، وهناك من ذهب إلى أن أصلها هو لهجة كندة (نيللينو)، أو لهجة نجد (شارل بيلا)، أو لهجة قبيلة من وسط شرق شبه الجزيرة العربية، أو قبيلة غير محدد اسمها (جدامي، 2023، ص. 76). وإلى جانب هذا الاتجاه، ظهر اتجاه زعم أن الفصحى اتجاه أدبي أو أن الشعر ساهم في بنائها(بريتوريوس)، أو أنها لغة صنعها النحاة (فتسشتاين)، أو تنوع من العربية القديمة (جدامي، 2023، ص. 19، ص.77). بينما يرى رمزي بعلبكي أن الفصحى مرحلة من العربية الشمالية تالية للعربية القديمةا التي تتصل اتصالا وثيقا بعربية الشمال العتيقة (بعلبكي، 2013، ص. 29–32).

الازدواجية اللغوية عميقة الجذور عند العرب:

ويترتب على هذه الدفوعات أن الازدواجية اللغوية عميقة الجذور عند العرب، فقد عرفت الجزيرة العربية تعايش عربية أدبية قديمة وعربية مولدة محكية. ويعتقد أن من أسباب ظهور هذه الازدواجية الفتوحات العربية الكبرى، وبذلك يكون التغيير الحاسم قد وقع في حقبة الفتوحات في القرن السابع الهجري. وهو ما يعني أن هذه الازدواجية لم تكن موجودة قبل الإسلام. وقد كانت الأسباب الخارجية تعود إلى نتائج النمط اللغوي العربي المولد (بعلبكي، 2013، ص. 93–94).

هكذا، إذن، ظهرت العربية المولدة بعد الفتوحات الإسلامية كنوع جديد للدارجة وهو الذي تطور إلى اللهجات العربية الحديثة كما نعرفها (بعلبكي، 2013، ص. 122).

لقد قورب لفظ الفصحى من زوايا نظر مختلفة، فهي، من جهة، ذات بعد أدبي شعري، وهي، من جهة ثانية، توحد قبائل على ممارسات لغوية محددة، وهي، من جهة ثالثة، ذات بعد ديني قدسي. وبذلك، كانت اللغة العربية لغة طبيعية ومقدسة تجمع بين بعديها هاذين في بعد مكثف ومتضام الجوانب. وبذلك، فالصورة التي قدمها إلينا المستشرقون صورة واحدة وإن تعددت وجوهها. وجميع الوقائع التي استحضرها المستشرقون هي بمثابة وقائع تتكامل فتتعزز وحدتها ويتأسس انسجامها لتقديم صورة ناصعة عن اللسان العربي ولغات العرب.

وباختصار، فقد قدمنا نسيجين اثنين وإن كانا يتداخلان ويتدافعان: نسيج تعقب مراحل تكون «عربيات» الجزيرة العربية، ونسيج تصور العرب عن لغتهم إيمانا منا بأن هذا التصور قد كان وراء سياسات نشر العربيات وتأهيلها دراسة وتعليما وتعلما. وقد حاولنا، من خلال هذا العمل، أن نقف خارج الثنائية الضدية المبسطة المتجلية في فساد اللغة، من جهة، وقدسيتها، من جهة أخرى، واللغة المقدسة واللغة الأرضية إيمانا منا بأن الشأن اللغوي شأن معقد. ولعل في هذه المقاربة ما قد يلقي أضواء كاشفة على دينامية الصلات بين التعبيرات اللغوية العربية، وبذلك نحقق اقتصادا في الكلام يجنبنا عددا من المفاهيم الملتبسة من قبيل الازدواجية اللغوية والحرب اللغوية والتقاطبات اللغوية. إن العربية عربيات واللغة المعيار أكثر من لغة، بل هي لغة ممعيرة يؤطرها التنوع، لذا قلنا بتعدد المعيرة.

لقد استوقفتنا العلاقة بين الفصحى والدارجة، وأكدنا أن الفصحى قد ارتفعت عن

الدوارج القبلية، ومما عزز هذا التوجه القرآن الكريم باعتباره كلام الله وما يستلزمه ذلك من لغة ترقى في التقديس والعناية والتهذيب، إذ يكون نسقها من المشترك بين لغات العرب أي لهجاتها. كما استوقفنا بنفس القدر التقابل بين الفصحى والدارجة. ولأنه تقابل «عصي» فقد اعتبر غير محمود وغير مقبول عند البعض. ولعل ما يجعلنا نستغرب له هو النظر إلى الوضع اللغوي بالمغرب من نفس المنظار الأوربي الاستعماري وإلباسه لبوسا ديمقراطيا زائفا. هذا المنطق في النظر هو الذي جعل البعض يرى أن هناك «نظامين لغويين» أحدهما يماثل اللغة المكتوبة أو اللاتينية والعليا وهو الفصحى، وثانيهما يماثل اللهجات وهي اللغات الأوربية التي تفرعت عن اللاتينية وهي الدنيا.

ما بين الفصحى ولهجاتها تلاحم نسقي، لذا لم تتطاول إحداهما على الأخرى. وبقدر ما تطورت هذه تطورت الأخرى. وتبقى الدعوات خائبة لأن الحرب ليست دائما الخيار. فقد تقيم اللغات بينها علاقات سلم وتوادد وتعاون. وهذا هو ما نذهب إليه في حال العلاقة الروحية بين الفصحى والدارجة. فقد اختار النظامان التواصليان التفاعل والتعاون بما يخدم تعزيز التواصل الروحي بين العربية المنطوقة والعربية المكتوبة علما بأن لكل عربية من العربيتين أنساقا مختلفة ومتباينة ومتعاونة. ويؤدي بنا هذا الكلام إلى القول بأن اللغتين لا يمكن لعلاقتهما أن تكون إطلاقا علاقة تصارعية تصادمية.

أن تبقى العربية الفصحى شامخة في الأنساق التواصلية لدى العرب على الرغم من محاولات التهميش التي تنهجها سياسات وخطط لسانية معارضة، فذلك رهان ثقافي وحضاري وديني. لقد تأكد أن الدين لا يحمي العربية الفصحى بل يحمي أيضا العربية المنطوقة.

ولعل أهم ما نستخلصه هو الحاجة إلى إرساء لسانيات مقارنة تعالج العربية المعيار والعربية الدارجة. ويجدر التنبيه على أن اللسانيات العربية ما تزال تعاني من تخلف ينأى بها عن التطبيق. ولعل العقبات التي لا تيسر مثل هذا المسعى تعود إلى كون علم اللهجات ما يزال تصوره السائد ملتبسا وخاطئا ولصيقا بالنهج اللهجوي الذي تبنته وروجت له اللسانيات الكولونيالية. وهو النهج الذي ولد النزوع المحافظ.

لذا، نذهب إلى تنويع مقاربتنا للغة من خلال اللسانيات التطبيقية واللسانيات التقابلية. ومن الأكيد أن مقاربة من هذا النوع قادرة على قياس الفرق الحاصل بين

النسقين. ولعل مقاربة من هذا النوع أن تكون قادرة على قياس الفرق بين الفصحى والدارجة.

إن التنوعات التي تتقاطع سماتها تشكل معيارا. لكن، ما المقصود بالمعيار؟ يمكننا أن نحدد المعيار باعتباره الاستعمال المشترك. غير أن المعيار قد يكون متعددا بتعدد الاستعمال، وقد يحدث تنازع المعايير مثلما يمكن للمعيار أن يبنين الاستعمالات اللغوية. والقول بهرمية المعيار يعني تصنيفه. وقد ينظر إلى المعايير من حيث إنها من أصناف مختلفة، إذ تتميز مواقعها وهرميتها، بحيث تتميز التنوعات اللغوية بالنظر إلى تنوعات الهيبة والحظوة، بحيث تتميز التنوعات اللغوية بالنظر إلى تنوعات الهيبة فنميز معايير الهيبة والحظوة عن معايير دونية ومعايير رفيعة أو معايير متوسطة.

نلحظ، إذن، أن للغات أنماطا معيارية إذ تتفاوت معمارياتها. ومن هذه الأنماط المعيارية وقفنا على النمط المعياري للغة العربية الذي يتألف من أنماط فرعية متنوعة: نمط معياري نخبوي عال ويستعمله رجال الدين والعلماء والأدباء والفقهاء، ونمط معياري نصف مفتوح ويستعمله الصحافيون، ونمط معياري مفتوح ويجمع بين عربية فصحى ودارجة. ويمكن معالجة الدارجة بنفس المنطق، إذ يعرف نمطا فرعيا مغلقا عاليا وتمثله دارجة رصينة محكمة وتستعمله الأشعار والأزجال الأندلسية. وهناك نمط معياري نصف مفتوح ويستعمله المثقفون فيما بينهم. ومما يثير الانتباه أن هذه المعيارية معيارية متعددة ومتنوعة سواء أتعلق الأمر باللغة المكتوبة أم تعلق باللغة المنطوقة.

ويفضي بنا منطقنا إلى أن الفصحى عبارة عن فصحيات ومستويات، كما أن اللهجة المشتركة داخل كل قطر لهجات، فتنشأ، تبعا لذلك، كتلتان. وقد لاحظنا أن هناك تواصلا واستمرارية بين هاتين الكتلتين تقتربان من بعضهما البعض، علما بأن الخيط الناظم بينهما هو هذا التقارب الذي لا يتوقف بل إنه يشهد تعمقا وتجذرا. وهكذا، يتشكل مشترك عميق بين أنساق كل نمط معياري.

لكن العربيات الدارجة بسبب احتكاكها بلغات أخرى من قبيل الأمازيغية والفينيقية والرومانية والوندالية والبيزنطية واليهودية والإفريقية والفرنسية والاسبانية، قد عرف نظامها المشترك نسقا جعلها تتميز عن دوارج المشارقة من العرب.

وهكذا، يمكننا أن نتحدث عن قطبين لغويين، قطب الفصحى (الفصحيات)، وقطب الدارجة (الدوارج). وأخذا بعين الاعتبار هذا المعطى، يمكننا القول،

بأن للتعدد اللغوي بالمغرب أصولا عميقة تعود إلى تنوع الاختلاط بين الثقافات والأجناس، وإلى حسن تدبير الاختلاف اللغوي ورعايته، وإلى اختيار أنظمة تربوية تناسب التمثلات الفكرية والقيمية والمجتمعية.

وعلى الرغم من مختلف الظواهر الأمنية التي رافقت مسيرة هذه اللغات، فإن انعدام الأمن اللغوي لم يجد سبيلا إلى التشويش على العربيات (فصحيات ودوارج) والنيل من المواقع التي شغلتها. بل إن السياسات اللغوية المتبعة، بوعي أو بغير وعي، منذ نشأة اللغة العربية وبناء نظامها اللغوي المتنوع والمشترك قد سايرت واقع الممارسات اللغوية دونما انشغال مرضي بانعكاسات بل جوانب السياسات اللغوية الصريحة أو الضمنية. لقد كان للأمن اللغوي ولانعدام الأمن اللغوي حضور إيجابي طالما تدخلت الجهات المختصة لتحد من غلواء الهواجس الأمنية ولتستحضر كيفية تدبير الشأن اللغوي.

إننا باعتماد هذه المقاربة النسقية، يتيسر علينا إدراك الأس المشترك بين «الفصحى» و«الدارجة» على المستوى الصواتي. وربما يتيسر هذا الأس على مستوى باقي مكونات «اللغتين» المكتوبة والمنطوقة.

وتقودنا المقاربة السوسيولسانية إلى القول بأن تنوعي اللغة العربية هذين يؤديان وظائف ليس من السهل تحديدهما. إن وصفي السوسيولسانيات لمستويي اللغة باعتبارهما «عال» بالنسبة إلى أحدهما، و«منخفض» بالنسبة إلى الثاني يبدوان لنا،على الأقل بالنسبة إلى العربية، غير ملائمين،فعوض وصف حالة اللغة تلك بعال أو منخفض، فإنه يبدو أن هاتين الحالتين توجدان في السوق اللغوية مع خلوهما من أي دلالة على الحظوة أو السمو. إن كل المتكلمين، بغض النظر عن فئاتهم الاجتماعية وطبقاتها، يستعملون هذين المستويين بألوان حضارية وثقافية واجتماعية وفقا للحاجيات التواصلية المتاحة. ولا ينبغي أن نستنتج من ذلك أن العربية المكتوبة لا تستفيد من حظوة ذات طبيعة دينية. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى قضية ذات أهمية كبرى، ويتعلق الأمر بالإحالة على اللسانيات الاجتماعية كما صاغها وليم ليبوف (Labov.W) وأولها بورديوه (Bourdieu) وأنكروفي (Encrevé). وقد سمحت لنا هذه الرؤية بتنسيب المظهر المجرد للنحو التوليدي. كما ستساعدنا، من جهة أخرى، على أن نربط ربطا لطيفا بين هذه النظرية واللسانيات الاجتماعية. إن القول بأن للعربية المكتوبة والعربية المنطوقة جذرا مشتركا تمثله بنية تحتية عميقة،

ستسمح لنا بأن نطرح الفكرة القائلة بأن القواعد تتكيف مع الوضعيات الاجتماعية للإنتاج اللغوي. إن هذه اللغة الموحدة التي تمثلها المستويات الثلاثة: العربية المكتوبة، والعربية المنطوقة، والعربية الوسطى تكثف الاستعمالات التي تعرفها هاته اللغة وتوزعها في تمامها وحالاتها. يبدو أننا قد عثرنا على فرصة الربط بين النحو التوليدي واللسانيات الاجتماعية.

لقد انبثق بالجزيرة العربية أكثر من تنوع من درجات ومستويات مختلفة. ومن بين هذه التنوعات تنوع رفيع حظي بهيبة ومشروعية، وحظي باستقطاب إجماع السكان. وكنا قد رصدنا أعلاه تضافر عوامل لسانية وعوامل سوسيوسياسية منها الطلب الاجتماعي (Baggioni Corbéra). لقد اتجه الرأي العام اللغوي نحو التقليل من التنوعات وحصرها أخذا بعين الاعتبار الثقافات والجماعات المتعايشة.

وبالنظر إلى هذا الوضع، بدا للهجات المسؤولة اللغوية وغير اللغوية إعمال معيرة وتقييس يستجيبان للشروط الموضوعية والذاتية للتواصل. وبالنظر إلى الواقع التواصلي لم يكن بالإمكان سوى اختيار معيرة متعددة القيم، معيرة تستوعب الفوارق وتوزعها على أساس مقاس نظام هرمي يضم معايير دنيا ومعايير وسطى ومعايير رفيعة. وهكذا، نميز داخل المشهد اللغوي بين عربية رفيعة هي عربية القرآن ثم عربية الكتابة الفنية، فعربية الصحافة والعربية المعاصرة، فالعربية الوسطى، فالدوارج المختلفة (Kembouch، 2021).

السياق الكولونيالي للمفهوم:

إن الاستراتيجية المتبعة في معالجة الازدواجية اللغوية تبدو مقيدة بالسياق النظري والمنهجي بسبب وجود هروب نظري إلى الأمام، إلى درجة أن السياق قد كان ملتبسا إذ ما تزال هناك فجوات وثغرات في التحليل، فضلا عن نقص في المعطيات والوقائع المعالجة وفي البناء النظري من قبيل مدى نسقية مفهوم الازدواجية اللغوية، ومدى التوفيق بين البناء اللساني للمفهوم وبعده اللانسقي. والأشد أهمية من ذلك يتمثل في كيف أمكن -إن كان ذلك قد تأتى- حماية المفهوم من **امتداداته الايديولوجية والسياسية**؟ وتتناسل الأسئلة المربكة من مثل هل يؤدي المنحى التطوري إلى القول بأن العلاقة بين التعبيرين اللغويين علاقة تفرز تباعدا بين النظامين أم أن النظام نظام واحد مكون من **نظامين فرعيين متلازمين**؟ وما مدى البون الحاصل بين هذين

التعبيرين منذ القرون الأولى للإسلام إلى الآن؟ وكيف بلورت العربية لهجات أو عائلة لغات متميزة، ربما لأن حظوة العربية بوصفها لغة مقدسة قد حالت **دون أن يسمى ما يسمى باللهجات لغات؟** وهل ينتظم العلاقة بين التعبيرات اللغوية **صراع أم وئام؟** وهل يعتبر الصراع النمط الوحيد للحراك؟ وهل جرى ويجري **انتقال من ازدواجية لغوية سلمية إلى ازدواجية لغوية صراعية؟** وعلاوة على ذلك، ألا يمكن أن **ترادف الازدواجية اللغوية الثنائية اللغوية؟** وهل كان الفكر الاستعماري خلف هذا الصنيع اللغوي؟ ألا يقوم تصور الازدواجية اللغوية على **تصور بنيوي وسكوني للاحتكاك باللغات**. ألا يحق للعالم أن **يتحفظ** على موضوع الازدواجية اللغوية؟ ولماذا كان مارتيني (1972، ص. 148) **غير متحمس للمفهوم** وغير مخاطر وطالَب بإبعاده معتبرا الثنائية **تبسيطية** مسجلا في نفس الوقت أن في الازدواجية اللغوية **إضافة بعد اجتماعي إلى مفهوم الثنائية اللغوية؟** (1981، ص. 96)، وكيف تأتى لألان كاي Kaye Alan أن يعتبر **تصور فيرجسون انطباعيا؟** كما لا يفوتنا أن نذكر في هذا السياق أن»**الازدواج اللغوي أم كل الأمراض؟**». وللحقيقة والإنصاف، فقد أضيفت أوصاف أخرى إلى الازدواج اللغوي، بحيث إن **النوع والتنوع** قد أُدمجا في الممارسة اللسانية وإن صار الموضوع يكتسي صيغة تعايش غير متكافئ للغتين (عال ومنخفض) داخل نفس الجماعة اللسانية.

وباختصار، ولأن السياق قد يكون سياق اللايقين، فإن ذلك يدعو إلى الحاجة إلى نظرة نقدية مواكبة لمفهوم الازدواجية اللغوية، ومن ثمة إعادة النظر في الثنائية اللغوية واحتكاك اللغات ببعضها البعض والسياسة اللغوية.

لقد قيل إن اللغة السامية تعاني من ازدواجية اللغة غير القابلة للعلاج(نقلا عن كولوغلي). واستئناسا بذلك، يمكن الادعاء بأن ظاهرة ازدواجية اللغة العربية ليست بالأمر الجديد، فلقد فُكر فيها منذ سيبويه إلى الآن من خلال مقاربتين اثنتين مختلفتين: مقاربة معيارية قام بها النحاة العرب منذ ظهور «الكتاب» ومن قبل لسانيين عرب معاصرين. ولم يكن لهذه المقاربة موضوع تصحيح الأخطاء كوسيلة لمحاربة اللحن، والخروج عن قواعد اللغة العربية المكتوبة. ألا يعد تناسل كتب النحو شكلا من أشكال الصراع ضد «هدم اللغة المقدسة» بينما نتصور اللغة المنطوقة باعتبارها تدنيسا للمقدسات أي كخطيئة أصلية؟ إننا لا نحيل أنفسنا إلا على اللهجات العربية وذلك لنبين فقط كيف تساهم في انحطاط الوضع اللغوي، وضعية لسانية لا كما هي،

لكن كما ينتظر منها المشرعون أن تكون. فقد ورد في كتاباتهم، أن العربية الفصحى هي التي تجسد الصلاح، بينما تجسد اللهجات الفساد.

كما ظهرت مقاربة غير معيارية مع المستشرقين؛ وذلك منذ أن تغلغل الاستعمار الفرنسي في البلد، وهي نقيض المقاربة الأولى. فتمركزت الدراسات على اللهجات العربية في عددها الكبير محاولة البرهنة على أن العربية الفصحى لغة ميتة، وأن لهجة كل بلد قد أضحت لغة وطنية. هذه هي الإيديولوجيا الاستعمارية التي تنزع إلى أن تمرر نفسها كعلم.. بينما لا تجسد العربية الفصحى سوى حظوة ماضوية، أو حظوة ماضية. والأسوأ من ذلك هو أن بعض هؤلاء المستشرقين يعتبرون أن «هذه اللغات الوطنية الجديدة» عاجزة عن نقل المعرفة العلمية والثقافية وبذلك يجب أن تحل محلها لغات المستعمرين.

وهناك لسانيون آخرون عرب ومستشرقون، وكلهم مزودون بمعرفة بالمناهج اللسانية الصارمة، قد حرروا علم اللهجات العربية من الآراء المسبقة المعيارية والاستشراقية، متناولين اللغة العربية في شموليتها (العربية المكتوبة والعربية المنطوقة). وقد تنوول الواقع اللغوي تحليلا كما هو وتصورت ثنائية اللغة العربية باعتبارها واقعة تاريخية، وإذن واقعة موضوعية.

الإيديولوجيا الكولونيالية واللسانيات:

سيعرف المشهد اللساني تطورات خطيرة على إثر التغلغل الاستعماري الذي سيوظف أجهزته الإيديولوجية في أفق التشريع لإبادة ثقافية ولغوية مواكبة لهيمنة سياسية واقتصادية. فبغاية بسط الهيمنة الاقتصادية والسياسية، كان على الاستعمار أن يبلور وأن ينشر إيديولوجيا ذات غطاء علمي من شأنها أن تبرر التوسع الترابي وتُطَبّع علاقات المغاربة معه. ولكي يساير اغتصابَ الأرض اغتصابُ اللغة، سارعت الدولة الفرنسية إلى تخطيط تضافر جهود العسكريين وعلماء الإثنولوجيا والاجتماع واللسانيين والمؤرخين فصاغت سياسة استعمارية تقوم على وضع كفاءاتهم في خدمة الاحتلال الفرنسي. وقد تمثل مسعاهم في تقديم صورة عن الانخراط الطوعي وعلى مختلف الأصعدة للسكان الأصليين زارعين الوهم بأنهم استوعبوا السكان الأصليين وأدمجوهم في النظام الأمبريالي وأن هذا الإدماج وهذا الاستيعاب يتمان بيسر وسلاسة وبطواعية. ويدل هذا الإجراء على استهداف الهوية المغربية من جميع جوانبها.

وبالفعل، فقد أصبح علم اللهجات بين أيدي الاستعمار أداة تغلغل وتقسيم. ومن زاوية أخرى، لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن المناخ الذي وفدت فيه هذه المعارف الحديثة كان مناخا موبوءا تتحكم فيه السياسات اللغوية الكولونيالية. وقد ظل التوجس شعورا غالبا على مشاعر العرب. ومما قوى هذا الشعور معاداة الفصحى وسن سياسة التلهيج مع استهداف إرساء دراسة اللهجات والعناية بها والترويج لها على حساب الفصحى. فكان أن التبست المفاهيم والأدوار واختلطت المعارف وتشوش الفكر اللغوي الحديث. وقد عرفت الساحة اللغوية، نتيجة لذلك، حضور اللسانيات ممثلة في اللسانيات النظرية واللسانيات الاجتماعية، بينما لم تتح للسانيات المقارنة واللسانيات التطبيقية فرص اقتحام حقول المعرفة. وفي هذا السياق، وبتوجيه من الكولونيالية اللغوية وتأطير منها، ازدهرت اللسانيات اللهجية ودبجت المقالات والأبحاث واستهدفت العربية المعيار (التعددية المعيارية) التي قيل عنها بأنها غير قابلة للحياة، فيما قيل عن اللهجة المغربية بأنها قاصرة عن تأدية دور اللغة الوطنية.

كتب وليام مارسي (1931) عن العربية قائلا: «تلك هي العربية في نظري. لغة واحدة؟ لغتان؟... لنقل بأن الأمر عبارة عن حالتين لنفس اللغة، مختلفتين إلى درجة أن معرفة إحداهما لا تعني مطلقا معرفة الأخرى، وعبارة عن حالتين متشابهتين بحيث إن معرفة إحداهما تيسر، إلى حد كبير، اكتساب الأخرى. وفي كل الحالات، فنحن أمام أداة للتعبير عن الفكر تصدم، على نحو غريب، عادات الفكر الغربي، كائن شبيه بحيوان برأسين، ويا لهما من رأسين، لا تعرف البرامج الدراسية حقا كيفية معالجتهما، وذلك لأنهما لم تصنعا لإيواء الوحوش». (Marçais، 1930، ص. 409).

إن المغرب، في نظرهم، ركام من عناصر متنافرة ومتعارضة من جهة النظر اللسانية والثقافية والإثنية (الأمازيغ، الإسبان المعربون، إلخ (Colin et Laoust، ص. 17). وهو بلد تعمه الفوضى وبلد يسري الاضطراب في جسمه ومفاصله، إلى درجة أنهم وصفوا الحرب الاستعمارية بالسلمية. هناك، إذن، نزاع من طبيعة اجتماعية وثقافية ولغوية «لن يقدر على حله إلا التدخل الاستعماري واستتباب السلم الفرنسي». إن بسط السلم اللغوي أمر يفرض نفسه، والقوة المؤهلة والقادرة على «بسط نفوذها هي الدولة الفرنسية». أمام هذا الوضع، تقدم الفرنسية نفسها، كجنس ولغة وثقافة وحضارة وسيادة، باعتبارها لغة محررة للأمازيغ وتقضي على استيلابهم: ومعتبرة تعريبهم بمثابة دراما لغوية محققة (Brunot، 1949، ص. VI) فيما تتصور تاريخهم من خلال تاريخ الغالبين والمنتصرين».

ولأنه كان يجب استعمار التاريخ، فقد وجب، بالضرورة، استعمار اللغة، والقيام بكل ما يجب لنشر لغة الحكام الجدد التي ستنقل إيديولوجيا الاضطهاد والاحتقار والدونية. ولبلوغ هذا الهدف، أصبحت كل الوسائل ممكنة بما في ذلك التلفيق والكذب والخلط.

تجدر الإشارة إلى أن الاستعمار وأدواته الاستشراقية قد اهتم بدراسة اللهجة المغربية لغايات مختلفة نذكر منها ربط تواصل مباشر مع الإدارة الاستعمارية والتعرف على العربية الدارجة وعلاقتها بالفصحى. واستعدادا للتأطير السياسي للغات بالمغرب جرى تأسيس مدرسة اللغات الشرقية الحية ومعهد الأبحاث العليا المغربية. وكذا إحداث كرسي اللغة العامية المغربية بمعهد اللغات الشرقية بباريس وتدريس الدارجة إلى جانب الفصحى واللغات الأمازيغية والتأليف في الدارجة ومعجمها. (بونعمان، 2014).

ويمكن الانتباه إلى أن الباحثين الفرنسيين في الوضع اللغوي بالمغرب قد انقسموا إلى فئات ثلاث: فئة اهتمت بالعربية الفصحى ومنها مارسيه Marçais وكانتينو Cantineau، وفريق اهتم باللهجات ومنها العربية المغربية ومنه هاريل Harell وليفي بروفنسال Levy Provençal وجورج كولان Georges Colin، وفئة اهتمت باللغة الأمازيغية ومنه باسيه Basset.

ويمكن أن نمثل للدراسة ذات الطابع الكولونيالي بكتابات عدد من المستشرقين الفرنسيين الذين جندوا معرفتهم اللغوية لخدمة الدولة الاستعمارية الفرنسية. فقد اعتبر برينو Brunot أنه يستحيل على اللغة الفصحى مثلما يتعذر على العربية الدارجة لوحدهما أن تسمحا بحل المسألة اللغوية المغربية، لكن هناك حل آخر يفرض نفسه: ويتعلق الأمر بنشر اللغة الفرنسية، فهي البديل (Brunot et Gotteland، 1937، ص. 232–233). بينما يقدم وليم مارسيه (la diglossie de la langue arabe) مثالا فاقعا عن توظيف العلم لخدمة قضايا سياسية وإيديولوجية إلى درجة صار فيها الخطاب العلمي خطابا سياسيا والخطاب السياسي خطابا علميا. وقد سخر وليم مارسيه وضعه العلمي وكذا معرفته العلمية وخطابه العلمي ليضفي على كلامه كل المصداقية المطلوبة. وقد كان للصفات العلمية التي استجمعها كل الثقل القادر على استمالة القارئ. فهو، إلى جانب كونه صاحب سلطة علمية بل مكانة علمية مرموقة اكتسبها من انتمائه إلى الكوليج دو فرانس، ذو خبرة لغوية وذخيرة لفظية وترسانة مصطلحية ومفاهيمية

وأدوات تحليلية. ولقد كان لحضور هذا الزخم من الألقاب وزن لا يخفى في إرساء استراتيجية خطابية تتصيد القارئ وتوقعه في شراك الانخراط في منظومة إيديولوجية معينة. وهو بهذا الأسلوب التمويهي يخفي وراء حقيقته مستشرقا ينثر سمومه في كل الاتجاهات. ولم يظهر منه سوى العالم اللساني، وعالم اللغة العربية ولهجاتها. وبالنظر إلى زاده المعرفي وعلو كعبه في اللسانيات واللغة العربية ولهجاتها، فإن ما سيعقب كلامه هذا من كلام لن يعدو أن يكون كلام «خبراء». وبالفعل، فقد كانت تلك مقدمة ستيسر القول بدونية اللغة العربية. ولأنها بتلك الحال، فقد وجب دعم إحلال الفرنسية محل العربية. (انظر: Cherrad، 1991)

ويمكن تفكيك النظام الحجاجي الذي تبعه وليم مارسيه من خلال موقفين اثنين متناقضين: أحدهما يتكون من فكرتين متعارضتين. يخص أولهما اللغة العربية الفصحى. فهي لغة أدبية ومكتوبة وفصحى، وكتابتها قديمة تجلت في كتابة عقود ورسائل، والقسم والمحاضرات والشعر الجاهلي ولغة القرآن والحديث الشريف، ولغة الجن والشريعة والعلوم والأدب. غير أنها، الآن، لغة غير منطوقة ولم يسبق النطق بها في أي زمان ومكان وأنها ليست أبدا لغة التخاطب. إنها لغة مكتوبة تستند إلى لهجة أو لهجات قديمة وفي مقدمتها لغة القرآن. وهي لغة أدبية مشتركة تكونت بالجزيرة العربية. وقد عرفت هذه اللغة نشاطا ممعيرا قام به معجميون ونحاة ورواة شعر. ويتميز معجمها بثروة لغوية تملأ كل المجالات والميادين الحياتية. وقد ترسمت هذه اللغة وتجمدت بحيث إنها لم تشهد منذ تلك اللحظة تغيرا يذكر. وإن انضافت إلى معجمها كلمات. بل إن استعمالها قد تغير (Marçais، 1931، ص. 401-402.). هذا الخطاب خطاب مؤرخ. وهو يشي بالشرعية والمصداقية. وقد تجمع وراء العظمة التي كانت لهذه اللغة جمع من العلماء، والنحاة والمعجميين من مثل ابن سينا وابن رشد وابن خلدون وكذا الشعراء. إن لغة حظيت بهذا القدر من التكبير والتهذيب والرعاية من خلال عمل فيلولوجي نحوي ومعجمي صارت لغة حضارة ولغة يجمعها والناطقين بها عشق خالد. لغة من هذا العيار كانت بحق لغة مراكز الحضارة من قبيل فاس وتونس والقاهرة وبغداد (Marçais، 1931، ص. 402).

لكن مارسيه يعود ليتحدث عن اللغة العربية من موقع آخر يكاد يتنافى والموقع السابق. إذ يرى أن إفريقيا الشمالية بلد يفتقر إلى مراكز ثقافية شبيهة بالمراكز الثقافية الكبرى التي عرفها المشرق العربي. حتى إن العربية لم تعد سوى أداة تعبيرية عناصرها

قارة وجامدة، الشيء الذي جعل منها لغة منغلقة في عالم قرسطي لم يعرف نحوها وصرفها وتركيبها أي تغيير يذكر». ويؤول به القول إلى أنها لغة قد فقدت الاتصال بالحياة والمرونة والحميمية (Marçais، 1931). لقد جرد مارسيه اللغة العربية من مكانتها وقيمتها لتصبح لغة بسيطة وبدائية بالمقارنة مع اللغات الأوربية، وصرفها فيما يبدو معقد شيئا ما وإن كان مطردا إلى حد كبير. إنها ذات بناء لغوي ضعيف لا يرقى إلى البناء اللغوي الفرنسي أو اليوناني (Marçais، 1931). هكذا، صارت العربية الفصحى، في نظر مارسيه، عبارة عن لغتين: لغة قوية ولغة ضعيفة، لغة متينة ولغة هشة.

أما العربية المنطوقة، فهي، على عكس العربية المكتوبة، لغة من دون قواعد ومتعددة وبذلك فهي غير وحدوية، ولغة بسيطة في مقابل لغة مركبة ومتينة، ولغة تشهد تطورا في مقابل لغة فصحى جامدة، ولغة كثيفة في مقابل لغة مختزلة، ولغة نخبة وخاصة في مقابل لغة عامة (Marçais، 1931). الفصحى إذن لغة ضعيفة البناء بالمقارنة مع الفرنسية، إنها لغة ملتبسة خالية من الذكاء والمنطق ولا صلة لها بالحياة. (1930، ص. 406) ويتوج كلامه باعتبار المسؤول الأول عن وضع العربية هو العربية ذاتها أي إرجاع أزمة العربية إلى الازدواجية اللغوية، أما المسؤول الثاني عن أزمة اللغة العربية فهو اللغة الفرنسية (Marçais، 1931، ص. 406). إن دارجة المغرب مختلفة عن دوارج المشرق العربي إلى حد يصعب معه التواصل بين المشارقة والمغاربة. لذا تُماثل العربية ولهجاتها الوضع الدارجي الذي كان للاتينية والفرنسية. لمثل هذه الأسباب أُقترح أن تعوض الدارجة الفصحى (Marçais، 1931، ص. 229–231). إن اختيار أداة تعبيرية سيكون، اختيارا تعسفيا يكون من الضروري على الدولة الحامية أن تفرضه (Marçais، 1931، ص. 233).

في هذا السياق، يقدم وليم مارسي صراع اللغات بالمغرب على النحو التالي: «لكن إذا كانت لغة من اللغات هي لغة القادة، واللغة التي تفتح الطريق نحو حضارة حديثة معاصرة، وكانت لغة الصفاء والنقاء، وكان التعبير المكتوب والتعبير المنطوق عن الفكر يقتربان إلى حد أقصى؛ وإذا كانت اللغة المقابلة هي لغة المحكومين، واللغة التي تصدر في كتاباتها الممتازة عن مثال قرسطي، وكانت غامضة، وتكتسي حينما نكتبها مظهرا آخر مغايرا للمظهر الذي تتخذه حينما نتكلم بها، فإن اللعبة غير متكافئة على الإطلاق: إذ يجب على الأولى أن تجبر الثانية على التراجع لا محالة. ويمكنها، كوسيلة للتخاطب، أن تبقى، لكن في الحالة التي يتكلم فيها شعبان اثنان

لغتين، ويتعايشان ويختلطان على نحو وثيق، فإنه إذا كان أحدهما يتصور، ويصدر تعليمات ويوزع الأجور، وكان الثاني ينفذ ويطيع ويعيش من هذه الأجور، فإن المحكومين والمأجورين سيجدون على المدى البعيد منافع أكثر وسيندفعون أكثر لاكتساب بعض الاستعمالات الخاصة بلغة المديرين، ولغة الآخرين أكثر من هؤلاء الذين يتعلمون لهجة المغلوبين ومستخدميهم» (Marçais، 1931، ص. 23).

ويضاف إلى هذا الخطاب الاستعماري والعنيف كلام يصف العربية الفصحى باللغة الميتة وبـ «لاتينية العربية» (Brunot، 1921، ص. 7) (Colin، 1932). وما دامت العربية الفصحى والعربية الدارجة عاجزتين عن إيجاد حل للمشكل اللغوي بالمغرب، فإنه لا بد من تقديم حل ثالث طبيعي»: أي نشر اللغة الفرنسية واستعمال المغاربة لها باعتبارها لغة ثقافة» (Colin، 1932، ص. 18).

يجد الخطاب الاستعماري، كما ورد في تلكم الاستشهادات، حججه في الكلمات الجوفاء الشرسة التي لا يمسك المرء بمعانيها، علما بأن المسلمات المقدمة تضمر موقفا سياسيا وإيديولوجيا استعماريا تعارض بين نسقين لسانيين مختلفين يلغي أحدهما الآخر. فقد تُصورت اللغة الفرنسية كلغة للحاكمين، ولغة الحضارة المعاصرة، إنها لغة صافية، ولغة تصور، ولغة تعطي الأوامر، وتوزع الأجور. أما اللغة العربية، فهي ليست سوى لغة المحكومين، تنقل مثالا قرسطيا، وهي لغة غامضة وتنفذ وتطيع وتعيش من هذه الأجور. وبإيجاز، فالعربية ليست سوى نسق عتيق عليه أن يخلي موقعه لصالح اللغة «المتحضرة» و/ أو لغة «المتحضرين».

توجد هناك علاقة تناسب بين التسامي اللغوي والتفوق العرقي. لكن هناك أيضا تعبير عن لامساواة طبقية. فإلى جانب الفرنسية الظافرة ليس هناك سوى مجموعات مكونة من لغتين فرعيتين غير قادرتين على نقل خطاب علمي وثقافة معاصرة. و«التكلف «، بالأمازيغية، لم يذكر إلا من أجل فرنسة البلد. فأن يقول إن الأمازيغية تمتلك كل الجهاز الضروري للتعبير عن فكرة معقدة (Gaudefroy et Mercier، ص. 237) لم يمنع الإقامة العامة من أن تصدر قانونا سنة 1915 تُرسّم بموجبه اللغة الفرنسية باعتبارها لغة المكون الأمازيغي.

يقوم الاستعمار الفرنسي على أسطورة كونية الحضارة والثقافة الفرنسيتين. لذا يستوجب توسيع هذه اللغة، بالنتيجة، أن ننسب إلى اللغة الفرنسية قيما كونية. ومن هناك تحطيم اللغات والثقافات «الأهلية» والقضاء عليها. وهكذا، ووفق ما قاله فرانش إليكوات، متحدثا عن اللغة البروطونية واللغة الفرنسية « كل لغة متميزة

إيديولوجيا، فإذا كانت اللغة البرطونية تعني التخلف، والقدم، والبداوة، فإن الفرنسية ترمز، عكس ذلك، إلى الحداثة، والراهن والمدني. إن كل العالم البروطوني مسلوب القيمة (Elegoet، 1973، ص. 218). وكل ولوج «للحضارة يتطلب امتلاك الفرنسية، لغة الذين يمتلكون السلطة: اللغة السلطوية. أما اللغة العربية فهي محرومة من سلطة الفعل، وتكمن كل سلطتها في أن تكون مستقبلة ومتلقية. وبعبارة أخرى، فإننا نحرم العربية من حقها في الكلام، ومن التفكير. إن عليها أن تتحمل تولية وظيفة التنفيذ والطاعة. وأن تعيش من الأجور الفرنسية. وهو ما يعني أن تترك المكان للرأسمال الفرنسي والسوق اللغوية الفرنسية.

يجب على الرسمال اللساني المستورد، لولوج مرحلة المشروعية الزمنية، أن يعمل كما لو أن السوق اللسانية موحدة و«أن اللهجات المختلفة أو اللغات الطبقية أو المحلية تقاس عمليا باللغة المشروعة» (Bourdieu، 1972، ص. 23). في هذا السياق، يجب أن نفهم دلالات الحرب اللغوية الجارية. فنحن نتعلم العربية في علاقتها باللغة الفرنسية، لكن أيضا أن نطبق، بطريقة دوغمائية، المسار الذي عرفته اللغة الفرنسية. وعلاوة على ذلك، فإن التنوع اللغوي يُلاحظ ويوصف دون القدرة على تفسيره ودون الرغبة في ذلك. وعلى عكس ذلك، فإن التنوع اللغوي يعتبر بمثابة مرض لا مفر منه تعاني منه العربية، وهكذا تتضافر حجج «لسانية» و«ثقافية» و«رمزية» ليستنتج المرء أن لا وجود في المغرب للغة تمتلك القدرة على سد الوظائف الضرورية لل«نمو الاقتصادي والاجتماعي للبلد» (Marçais، 1931).

لقد تصرفت السوق اللغوية، إذن، وكأنها رقابة وذلك بمنح قيم ووظائف غير متساوية لمختلف المنتجات اللسانية. وسيكون على وسائل إعادة إنتاج الرأسمال اللغوي أن تجعل هذه اللامساواة ملموسة بل عليها أن تقويها.

وبالفعل، فإن الاستعمار الفرنسي قد لجأ إلى إحداث مؤسسات مكلفة بنشر الفرنسية، بحيث أصبحت اللغة الفرنسية أداة للارتقاء الاجتماعي، ومن هناك ظهور طبقة انتهازية يكون مصيرها وعيشها مرتبطين بوثاقة بالإمبريالية الفرنسية. ولهذه الغاية، أنشئت مدارس وثانويات، تُفتحُ، في الجوهر، في وجه أبناء الأعيان. وعوض أن تكون أماكن للتكوين، فقد كانت، قبل كل شيء، مؤسسات للهدم، ومكونات للنظام الكولونيالي المستجيب لمتطلباته الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية. لقد ازدوج اكتساب اللغة باكتساب ثقافة المهيمنين، وثقافتهم وحضارتهم. والخلاصة

التي نستنتجها من هذه المسلكيات هي أن الفرنسية لم تعد أبدا نسقا تواصليا، بل صارت نسق تحريك واستلاب، ووسيلة لتأمين إعادة إنتاج جماعة مسيرة غير ذات صلة بثقافتها ومحيطها.

لقد قام تعليم اللغة الفرنسية على تقليص الساعات المسندة إلى اللغة العربية التي لا يمكن إقصاؤها لأنها ما تزال مرتبطة، على الدوام، في أذهان الناس بالإسلام، وقد أسندوا إليها، كما هو الحال مع اللاتينية، وظيفة دينية لا غير. وعلى عكس ذلك، فقد عوضت اللغة الفرنسية العربية بالنسبة إلى الأمازيغ. لقد أقامت فرنسا، إذن، حواجز تقسيم من طبائع مختلفة بين العرب والأمازيغ. ألم يكن «الظهير البربري» يستهدف إرساء تشريع مغاير للشريعة الإسلامية لتدبير أمور الأمازيغ؟

إلا أن الفرنسية تتوفر على منابر أخرى، فالأجهزة الإدارية والتشريعية قد فُرنست. ولم يبق إلا فرنسة الشعب، فرنسة سريعة ومباشرة. وقد أسندت هذه المهمة إلى المعمرين والتجار وأرباب العمل. «إن الفرنسيين يحكمون ويسهرون على تطبيق القانون، والفرنسية تقوم بتطبيق قانون سوق العمل» (Bebel، 1976، ص. 142–143). ونضيف تطبيق قانون سوق التواصل. وتتراكب مع علاقات الإنتاج الاقتصادي علاقات الإنتاج اللساني. إننا نتكلم لغة السيد لنتلقى الأوامر، ولنستعطف، ولنبين له أننا من تابعيه. إننا نستهلكها كما نستهلك منتجات المدينة الرئيسة. وهكذا، فإن تعلم الفرنسية يعني خدمة المستعمر، وتمكينه من قوة العمل ومن لغته المحكوم عليها بالفناء.

وبكلمة واحدة، لقد راكمت اللغة الفرنسية كل الوظائف المهمة وذلك بتقليص المكان الذي كانت تشغله اللغة العربية والحط من قيمة وسائل المبادلات العملية. ولتوضيح ذلك، عدَّد جاك بيرك Berque Jacques مستويات التبادل التي غزتها اللغة الفرنسية: 1. الفرنسية الرسمية التي تبدأ بمحضر رجال الدرك إلى النصوص الكلاسيكية التي نعلمها في الثانوي، 2. فرنسية أعمال الحياة اليومية التي ينبغي أن يرقى إليها أي كان من بين المسلمين الذين يطمحون إلى أن يكون لهم دور اقتصادي أو اجتماعي، 3. فرنسية المعمل، والمركز، والثكنة، 4. والأدنى من ذلك، لُغَيات العمل (Berque، 1962، ص. 428).

الفرنسية توجد، إذن، في كل مكان. وقد كان من نتائج ذلك أن ظهرت نخبة ثنائية اللغة التي تبقى خادمة حتى مع إتقانها للغة الأسياد. إننا نعيش نظاما تواصليا ثلاثي اللغة. الفرنسية وهي اللغة العليا، اللهجة العربية وهي اللغة الدنيا. أما العربية المكتوبة

فقد صارت لغة وسطى يراد لها أداء دور ديني (Lacheraf، 1968، ص. 324). وبطبيعة الحال، فميزان القوى هو لصالح الفرنسية، وهيمنتها ستنتج تغيرات لسانية. والآثار اللغوية حاضرة، على الخصوص، في العربية المنطوقة من خلال الاقتراض.

تفسر لنا أنماط العلاقات التي تتحكم في المستعمرات والمستعمرين لماذا توجد هناك وفرة في المقترض من اللغة الفرنسية.. إن اللهجات الحضرية (الرباط، وفاس، ومراكش) واللهجات البدوية المحضرنة (الدار البيضاء، وأسفي، والجديد، والصويرة..) التي قامت بالاقتراض الكثير.. أما البادية التي لا يفترض نمط عيشها احتكاكا مستمرا وقويا بالفرنسيين فلم تقترض إلا القليل. وتبقى لهجات البدو أقل عرضة للضرر كما هو الحال مع لهجة المدن ولهجة المراكز الحضرية.

وإذا كان صحيحا أن الاقتراض يخص المفردات الملموسة (كلمات تقنية، وإدارية في الجوهر)، فإن الكلمات التي لها مطابقها في اللغة العربية المنطوقة قد أدرجت. وهذا الإدراج ليس تلبية للحاجة اللغوية بل نتيجة للضغط اللغوي الممارس. ثم هناك الاقتراض من طبيعة معجمية. وقد لاحظ برينو ذلك مؤكدا: «لم تتبن اللهجات المغربية، لا كلمة أداة، ولا تعبيرا، ولا جملة، ولا علامة إعرابية ولا حالة إعرابية، لم يؤثر الاقتراض في تركيب اللهجة. وأخيرا الأصوات... بقيت بمنأى عن الاقتراض (Brunot، 1949، ص. 366). كما اقتصر الاقتراض من الإسبانية على المفردات.

وهكذا، عرف مشهد اللهجات المغربية تغيرا كان وراء التدخل اللغوي العنيف. وستتيح البنية التحتية التي وضعها الاستعمار (شبكات الاتصال والمعامل والهجرة الكبيرة) «اختلاطا سكانيا متنوعا. إلا أن هذه الخصوصيات اللهجية قد خفتت وتوالى خفوتها. إننا نتجه بالتدريج صوب لغة مشتركة مغربية تجد فيها الاقتراضات الجديدة من الفرنسية مكانها (Brunot، 1949، ص. 367).

خاتمة:

إذا كانت الازدواجية اللغوية هي الوضع الذي يتعايش فيه تنوعان لغويان في رقعة ترابية معطاة ويمتلكان، لأسباب تاريخية وسياسية، وضعيات ووظائف اجتماعية متميزة، يحظى فيها تنوع بالمرتبة العليا فيما تؤول المكانة الدنيا إلى التنوع الثاني. ويمكن للتنوعين أن يكونا لهجتين لنفس اللغة أو أنهما ينتميان إلى لغتين متميزتين- فإن صورها تختلف بالنظر إلى حساسيات ثقافية وسياسية واختيارات دينية وتقاطعات حضارية.

ولنقترب أكثر إلى كيف تعمل الازدواجية اللغوية في وضعيات تعرف اختيارات سياسية وثقافية وبنخبة يتفاوت حسها النقدي، وتتبنى قناعات صارمة ومطلقة، وذات خيارات إيديولوجية وتوجه كولونيالي، استوقفتنا الصورة البئيسة التي قدمتها الازدواجية اللغوية، من خلال إيديولوجيا استعمارية، في صيغتها الأولى عن اللغة العربية فصحى ودارجة. ولعل الأكثر ملحاحية هو أن تعيد الازدواجية اللغوية بناء أدوات تحليلها وأن تحرر ذاتها من الإيديولوجيا وتسد الثغرات النظرية والمنهجية... بذلك نقطع خطوات حاسمة لصياغة نظرية منسجمة.

تلكم هي الصورة البئيسة التي قدمتها الازدواجية اللغوية في صيغتها الأولى عن اللغة العربية فصحى ودارجة. ولعل الأكثر ملحاحية هو أن تعيد الازدواجية اللغوية بناء أدوات تحليلها وان تحرر ذاتها من الإيديولوجيا وتسد الثغرات النظرية والمنهجية... بذلك نقطع خطوات حاسمة لصياغة نظرية منسجمة.

ومن زاوية أخرى، فإن الأنظمة اللغوية والرمزية تختلف من بلد إلى آخر. فقد رسمت العربية تنوعها المختلف عن تنوعات اللغات الأخرى، وهندسة المعيرة اللفظية، وهويتها المسالمة والمستوعبة للهويات الأخرى.

ويبدو أن التحرر من التعميم النظري على حساب الوقائع والمعطيات والتشدد في موضع التسامح لن يسمحا للباحثين بالقول إن التطورات التي عرفتها لغة ما معينة لن تعمم على سائر اللغات أو بعض اللغات. ومفاد ذلك أن العربية الفصحى لا تنسج بينها وبين لهجاتها نفس الأفكار التي عرفتها لهجات ثقافات أخرى.

لم تشك الدارجة المغربية من الفصحى، ولم تقف منها موقفا عدائيا. ولم تنخرط تجاهها في أي عمل عدائي. وكأني باللهجة المغربية والعربية المعيارية قد تعاقدتا على التعامل وتطوير علاقات التعاون التواصلية بينهما. وبطبيعة الحال، فإن لا أحد تطاول عليها منذ استيطانها الثقافي والاجتماعي والديني بالمغرب. ولا شك في أن ما لاحظناه من سعار الكولونيالية لا يحول دون تمتين الروابط أو زعزعة النظام اللغوي القائم.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- الأفغاني، سعيد. (د.ت). *من تاريخ النحو*. دار الفكر.
- أنيس، إبراهيم. (1952). *اللهجات العربية*. لجنة البيان العربي.
- بعلبكي، رمزي. (2013). *هوية الفصحى: بحث في التصنيف والخصائص*. مجلة تبين، (1).

- بنعبد الله، عبد العزيز. (1972). *نحو تفصيح العامية في الوطن العربي*. المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي.
- بونعمان، سلمان. (2014). *النهضة اللغوية وخطاب التلهيج الفرنكوفوني: في نقد الاستعمار اللغوي الجديد، حالة المغرب*، مركز إنماء للبحوث والمجلات.
- جدامي، عبد المنعم السيد أحمد. (2032). *العربية الفصحى ومقاربتها الاستشراقية*. مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). *الخصائص*. (محمد علي النجار، تحقيق.). المكتبة العلمية.
- ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد. (1983). *الإحكام في أصول الأحكام*. (أحمد محمد شاكر، تحقيق.). منشورات دار الآفاق الجديدة.
- ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد. (2004). *مقدمة ابن خلدون (ط1)*. (عبد الله محمد الدرويش، تحقيق.). دار يعرب.
- الدوري، عبد العزيز. (1969). *مقدمة في التاريخ والاقتصاد العربي*. دار الطليعة.
- الرازي، أبو حاتم أحمد بن حمدان. (1994). *الزينة في الكلمات الإسلامية العربية (ط1)*. (حسين بن فيض الله الهمداني اليعبري الحرازي، تحقيق.). مركز الدراسات والبحوث اليمني.
- ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد. (1982). *سر الفصاحة* (ط1). دار الكتب العلمية.
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. (د.ت). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها (ط3)*. (محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، تحقيق.). دار التراث.
- الفارابي، أبو نصر. (1990). *كتاب الحروف (ط2)*. (محسن مهدي، تحقيق.). دار المشرق.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. (1997). *في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها* (ط1). (أحمد حسن بسج، تحقيق.). دار الكتب العلمية.

- كولوغلي، جمال الدين. (2007). مقابلة مع الباحث. المدرسة العليا للأساتذة بليون، فرنسا.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Attia, A. (1966). Différents registres de l'emploi de l'arabe en Tunisie. *Revue Tunisienne de sciences sociales*, 2ème année, Décembre, (8).
- Balibar, R., & Laporte, D. (1974). *Le français national*. Hachette.
- Benabdallah, A. (1964). *Lexique des origines étymologiques arabes et étrangères du parler maghrébin*. Centre national d'arabisation.
- Berque, J. (1962a). Les Arabes et l'expression. *Studia Islamica*, 16.
- Berque, J. (1962b). *Le Maghreb entre les deux guerres*. Éditions du Seuil.
- Blau, J. (1969). L'apparition du type linguistique néo-arabe. *Revue des études islamiques*, (2).
- Bourdieu, P. (1972). *Esquisse d'une théorie de la pratique*. Librairie Droz.
- Bourdieu, P. (1977). L'économie des échanges linguistiques. *Langue Française*, (34). Larousse.
- Bourdieu, P., & Boltanski, L. (1975). Le fétichisme de la langue. *Actes de Recherche*, (4), Juillet.
- Bourdieu, P. (1987). *Choses dites*. Minuit.
- Brunot, L. (1949). Emprunts dialectaux arabes à la langue française. *Hesperis*, 36.
- Calvet, L.-J. (1974). *Linguistique et colonialisme*. Payot.
- Calvet, L.-J. (1987). *La guerre des langues et les politiques linguistiques*. Payot.
- Calvet, L.-J. (1999). *Pour une écologie des langues du monde*. Plon.
- Cherrad, Y. (1991). La diglossie arabe à travers le discours colonial : Sa description et son analyse par W. Marçais. *Revue de l'Université de Constantine: Sciences Humaines*, (2).

- Cohen, D. (1970). *Études linguistiques sémitiques et arabes*. Mouton.
- Colin, G. S. (1932). Le milieu indigène au Maroc. In *Initiation au Maroc*. École du Livre.
- Dozy, R. (1961). *Supplément aux dictionnaires arabes*. Brill.
- Encrevé, P. (1977). Présentation. *Langue Française*, (34). Larousse.
- Ferguson, C. A. (1959). Diglossia. *Word*, 15, 325-340.